محمد جعفر شمس الدين

اقتصادنا

تلخيص وتوضيح

القسم الأول

دار التعارف للمطبوعات

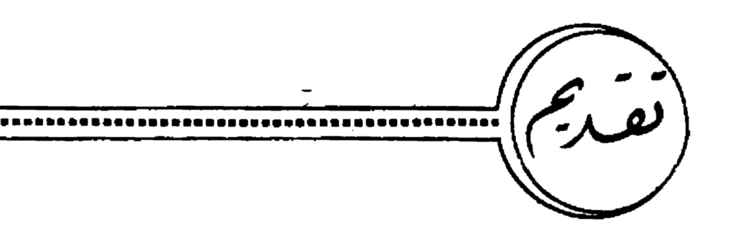



اقتصادنا



محمد جعفر شمس الدين


بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

اقتصادنا ، سِفْر جليل ، تفتق عنه عقل رجل فذّ ، قلّما تجود العصور بأمثاله ، عنيت الإمام السيد محمد باقر الصدر .

لقد كان هذا الكتاب ، مع صنوه كتاب فلسفتنا ، الثنائي الذي أسدى للإسلام والمسلمين خدمة جلّى ، في زمن تكالبت عليه وعليهم فيه قوى الشر ، والطغيان ، والظلام ، وتكاتفت أبواق الإستكبار العالمي ، لتضللهم عن دينهم ، وتزوّر لهم تراثهم وتاريخهم الحضاري .

فجاء هذا المفكّر الخالد ، من خلال هذا الثنائي المجيد ، ليطلق الصيحة التي ايقظت العقول وأحيت القلوب ، وليكشف الزيف ، الذي طالما غذّت به قوى الإستكبار تلك ، وعلى امتداد أجيال ، عقول أجيال من ابناء المسلمين ،واثبت أن الاسلام العظيم ، هو العقيدة الراسخة ، وهو النظام الكامل ، ومنهج الحياة الكريمة ، للإنسانية جمعاء .

وعرّى تلك الأنظمة المبتورة المهزوزة التي حاول اصحابها من

أهل الأرض ، أن يوهموا الناس أنها تستبطن الخلاص ، وتنضح بالخير ، فإذا بها على حقيقتها ، أوهام ، وشعارات خاوية ، ووعود واهية ، وأكاذيب . وحُلَل غدت من كثرة ما تعاور عليها من راقعين ، وتكاثر من رُقع، اسمالاً لا تكاد تستر حتى عورات واضعيها ورافعيها على حد سواء .

والغريب في الأمر ، أن هذا السفر الجليل « اقتصادنا » وصنوه « فلسفتنا »، ما زالا ينبضان بالحيوية والحياة ، بنفس الزخم الذي انطلقا به منذ ما يقرب من الربع قرن من الزمان ، بدليل هذا الإقبال الشديد عليهما من قِبَل مئات الألوف من القرّاء في مشارق الأرض ومغاربها، وعشرات الطبعات المتعددة المصادر والبلدان ، حتى غدا هذا الثنائي العملاق من اكثر الكتب انتشاراً في العالم الإسلامي .

وانطلاقاً من إدراكي لخطورة الدور الذي يؤديه كتاب « اقتصادنا » بالنسبة للإسلام والمسلمين ، ومعرفةً مني بأن سيدنا الأستاذ الشهيد كان قد وضعه للنخبة من مفكّري الأمة ، مراعياً في مستوى أفكاره ونظرياته مستواها ، وايماناً مني بضرورة جعله في متناول الجميع ممن يتوق الى فهم إسلامه في هذه الدوّامة من مرحلة الصراع الفكري مع الكفر والردة والإنحراف، وعرفاناً بعظيم الأيادي التي لأستاذ الأجيال عَليَّ وعلى امثالي ممن تتلمذ على يديه الحانيتين طيلة سنين ، حيث أخذنا عنه ، وورثنا منه، وحيينا به وفيه ، عزمت ـ بعد الاتكال على الله تعالى ـ على تناول هذا الكتاب . بالتلخيص الغير المخلّ ، مع تبسيطه قدر الإمكان ، وبشكل لا يتنافى مع مستواه الرفيع عرضاً ومناقشة ، عَليَّ أؤدي بذلك قسطاً يسيراً مما للإسلام في عنقي ، وجزءاً مما للسيد الاستاذ الشهيد عَليَّ .

وسوف يكون ضمن عدة أقسام .

واعترف هنا ، بأن هذا العمل المتواضع ، على صعوبته ، كان يمدّني بلذة روحية ، وفكرية ، لأني كنت أشعر معه بانشداد الى الجذور ، حيث الأصالة والصفاء ، وانقياد نحو كوة اطل منها على روضة من الذكريات حلوها ومرّها ، وحتى هذا المر ، كان في حينه محبباً ، لأنه كان في عين الله ، ومن اجل مرضاته سبحانه . أسأله تعالى التوفيق والسداد وهو من وراء القصد .

محمد جعفر شمس الدين

بيروت في ٢٠ رجب ١٤٠٦ هـ
٣٠ / ٣ / ٨٦

بين يدي الكتاب

موضوع هذا الكتاب ، ذو صلة بحياة الأمة على الصعيدين الاسلامي والبشري .

فالأمة على الصعيد الاسلامي ، وهي تحاول التحرك سياسياً واجتماعياً ـ بعد سلسلة من محاولات الخطأ والصواب ـ في الخط الاسلامي ، ولن تجد إطاراً تضع ضمنه حلولها لمشاكل التخلف الإقتصادي سوى إطار النظام الاقتصادي في الاسلام .

فالاسلام . هو الباب الوحيد الذي بقي مفتوحاً من ابواب السماء ، امام الانسانية الممزقة بين تيارين عالميين مرعبين ، لتعبر منه الى الخلاص .

على الصعيد الاسلامي

حينما انفتح العالم الاسلامي على حياة الانسان الأوروبي وأذعن لقيادته الفكرية والسياسية متخلياً بذلك عن اصالته ، وتاريخه ،

وتراثه ، بدأ يتأقلم ضمن اطار نظرة الانسان الأوروبي ، بتقسيمه العالم إلى بلاد متطورة وبلاد متخلفة ، ومن الطبيعي ان تندرج بلاد العالم الاسلامي في القسم المتخلّف ، مع ما يستلزمه ذلك من التبعية للانسان الأوروبي في كل شيء .

ومن هنا ، كان لا بد ، وان يحفظ الدرس الأول في التبعية ، وهو ضرورة اتخاذ حياة الانسان الأوروبي ، تجربة رائدة ، يجب ترسّم خطواتها للخروج ببلاده هو من بؤرة التخلف ، الى ذرى التقدم والإزدهار .

وقد عبّرت تبعية العالم الاسلامي تلك عن نفسها بأشكال ثلاثة مترتبة زمنياً :

الأول : التبعية السياسية ، وتمثّلت بحكم الأوروبي المباشر للشعوب الاسلامية

الثاني : التبعية الاقتصادية وتمثلت بتسلط الاقتصاد الأوروبي على ثروات العالم الاسلامي من مواد خام واحتكار رؤوس الاموال من خلال استثمارات وشركات .

الثالث : التبعية في المنهج ، وتمثلت في تقليد اوروبا في منهجها الذي سلكته لبناء اقتصادها القوي ، بعد ان فشل العالم الاسلامي في تجاربه العديدة لاختطاط منهج خاص به يستطيع من خلاله تحقيق استقلاله الاقتصادي . وقد واجه العالم الاسلامي في هذا الشكل الثالث للتبعية ـ وما زال ـ قالبين لتجربة البناء الإقتصادي في الحضارة الغربية الحديثة وهما :
الاقتصاد الحر القائم على اساس رأسمالي .

والإقتصاد الموجّه القائم على أساس اشتراكي .

وكان أن أخذت بعض البلاد الاسلامية بالشكل الأول . بينما اخذ البعض الآخر بالشكل الثاني .

وكان المحور الرأسمالي ، اسرع في النفوذ الى العالم الإسلامي ، باعتبار إمساكه أولاً بخيوط التبعية السياسية .

بينما كان الشكل الثاني متأخراً في الولوج ، بسبب تأخر سببه ، وهو نشوب الصراع بين بعض الأنظمة في البلاد الاسلامية ، وبين الكيان السياسي للرأسمالية .

وقد حاول كل فريق ، ان يبرر اختياره لأحد الاتجاهين من رأسمالية او اشتراكية .

وقد مني كلا الإتجاهين ، بفشل في مجال التطبيق ، وراح اتباع كل اتجاه منهما يبرر هذا الفشل بالظروف المصطنعة التي يخلقها المستعمرون في المنطقة لكي يعرقلوا فيها عمليات النمو .

وكتاب « اقتصادنا » قام بعملية مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي ، والاقتصاد الأوروبي برأسيه من وجهة نظر اقتصادية مذهبية .

والآن . وفي هذه المقدمة ، لا بأس بإجراء مقارنة بينهما . من ناحية القدرة او عدمها على تأطير عملية التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي .

وفي هذا المنحى من المقارنة ، يجب إبراز حقيقة أساسية يرتبط بها تقدير الموقف الى درجة كبيرة . وهي ان حاجة التنمية الاقتصادية الى منهج اقتصادي ، ليست مجرد حاجة الى إطار من أطر التنظيم

الإجتماعي ، تتبناه الدولة فحسب ، لكي يمكن ان توضع التنمية ضمن هذا الإطار ، بمجرد تبني الدولة له ، بل لا بد لتحقيق ذلك من ان يدمج هذا الاطار الأمة ضمنه ، فاعلة ومنفعلة .

فحركة الأمة شرط لإنجاح اية معركة شاملة ضد التخلف ، لأن حركتها تعبير عن نموها ، وحيث لا تنمو الأمة ، لا يمكن ان تمارس عملية تنمية .

ومن هنا ندرك السر ، في النجاح الباهر الذي حققته مناهج الاقتصاد، على صعيد التنمية المادية في تاريخ أوروبا الحديث . فالسر هو تجاوب الانسان الأوروبي مع تلك المناهج واستعداده النفسي للاندماج بها والتفاعل معها .

ومن هنا يبدو الخطأ الفاحش ، الذي يرتكبه كثير من علماء الاقتصاد الذين ينقلون الى البلاد المتخلفة ، المناهج الاقتصادية للبلدان الأوروبية ، من دون مراعاة درجة الاستعداد النفسي للاندماج والتجاوب لدى شعوب تلك البلدان .

فهذه المناهج ، مرتبطة في شعور انسان بلدان العالم الثالث ـ ومنها بلدان العالم الاسلامي ـ بصورة الاستعمار بكل مرارتها وبشاعتها ، وهذا كفيل بعدم قدرة حتى الأنظمة الحاكمة لهذه الشعوب على تفجير طاقات الأمة وقيادتها في معركة البناء وفق تلك المناهج المستوردة .

بل لابد لتحقيق ذلك ، من نظام اجتماعي ، ينسجم مع الظروف الموضوعية للأمة الاسلامية ، وتركيبها النفسي، وينطلق من جذورها التاريخية .

ولعل هذه الحالة من الانكماش عن المعطيات التنظيمية للانسان الأوروبي ، وتلك الحساسية وذلك القلق تجاهها ، هو•الذي جعل عدداً من التكتلات السياسية في العالم الاسلامي ، تفكر في اتخاذ القومية فلسفة وقاعدة للحضارة والتنظيم الاجتماعي .

ولكن ، لمّا لم تكن القومية اكثر من رابطة تاريخية ولغوية ، وجدت نفسها بحاجة الى الأخذ بوجهة نظر معينة تجاه الكون والحياة ، وفلسفة خاصة تقيم على اساسها تنظيمها الاجتماعي . ومن هنا ، أدرك القيّمون على القومية عقمها كمادة خام ، عن تحقيق ما أمّلوه فيها ، فابتكروا مقولة ، توهموا انها قدر جامع بين اصالة الشعار الذي رفعوه وانفصاله عن الانسان الأوروبي ، فنادوا بالاشتراكية العربية !؟

ولكن هذا النوع من الاشتراكية ، ما هو الا نفس النظام الاشتراكي من الناحيتين الفكرية والتاريخية ، وجاء توصيفها بالعربية ، من قبيل ذر الرماد في عيون الأمة ، واستغفال حساسيتها . لأنه لم يلعب اي دَوْر في مجال تطويرها كفلسفة معينة للتنظيم الاجتماعي ، بل كل ما انتجته من خلال التطبيق بإضافة العامل العربي ، انه اصبح يعني ، استثناء ما يتنافى من الإشتراكية مع التقاليد السائدة في المجتمع العربي ، كالنزعات الروحية ، بما فيها الإيمان بالله . وهذا الإستثناء ، لا يغيّر جوهر القضية ، والمحتوى الحقيقي للشعار ، ولذا يمكن توصيف الاشتراكية بالتركية والفارسية وغيرهما .

ومن هنا ، فشلت الأنظمة العربية التي طرحت هذا الشعار ، في تقديم مضمون جديد ينسجم مع الأمة في تاريخها ومحتواها النفسي .

وهنا ، نذكّر بما عرضناه قبل قليل ، من انه لا بد لتنمية الأمة من نظام اجتماعي ، ينسجم مع الظروف الموضوعية ، والتركيبة

النفسية ، وينطلق من جذورها التاريخية ، وليس ذلك بالنسبة لأمتنا الإسلامية ، الا المنهج الاسلامي في الاقتصاد، لأن هذه الأمة تشعر بأن الإسلام هو تعبيرها الذاتي ، وعنوان شخصيتها التاريخية ، ومفتاح امجادها السابقة . فهو وحده الكفيل بإنجاح معركتها في سبيل التنمية ، ضد التخلف .

يضاف الى ما ذكرناه ، من تعقيد الأمة اتجاه المناهج الأوروبية ، هو تنكرها للمقدسات الدينية للاسلام ، والتي لها اثرها البالغ ، في توجيه سلوك اتباعه ، وخلق مشاعرهم ، وتحديد نظرتهم الى الأشياء . وذلك على شراسة الحرب المادية والفكرية ، التي شنّها ويشنّها الاستعمار الكافر للحد من ايجابيتها وفاعليتها في وجودهم .

وفي هذه النقطة بالذات ، يتبلور اكثر سرّ فاعلية المنهج الاسلامي في الإقتصاد على صعيد الأمة ، لأن هذا المنهج في الحقيقة ، ليس الا احكام الشريعة الاسلامية المقدسة في نظر المسلمين ، مع ما تفرضه من اخلاقية اسلامية ، تنسج سدى ولحمة ارضية المجتمع الاسلامي ، ومن هنا ، كان ضمان نجاح تطبيق هذا المنهج ، عَلَى هذه الأرضية ، دون غيره من مناهج غريبة عنها ، وذلك لاختلاف الأخلاقية لدى الانسان الأوروبي ، والتي تنبع من الأرض وعالم الطين والتراب ، حتى أنها اخذت تفتش للإنسان عن أصل بين بعض فصائل الحيوان ، أو مواد الكون العمياء ، او تاريخ في قوى الانتاج ، ومجتمع رصيده يقوم على أساس العامل الاقتصادي والحاجات المادية . وتعبّر عن نفسها ، في كثير من الأحيان ، في مذاهب اللذة والمنفعة .

وهكذا كان لتلك النظرة تأثيرها الكبير على كل فرد في المجتمع الأوروبي ، حيث سَرَت فيه حركة دائبة ، لا تعرف الإرتواء من المادة

وخيراتها . وتملّك تلك الخيرات ، من دون حدود ، أو قيود ، أو شعور بقيمومة رفيعة على تصرفاته خارج ذاته ، والأنا فيه ، وهكذا أرسيت اسس مبدإ الحريات في المجتمع الرأسمالي بأقانيمه الأربعة .

وعندما طرحت أوروبا الشرقية ، النظام الإشتراكي ، لتحد من تحكّم الأنانية والذاتية في المجتمع ، فشلت في ذلك ، لأن هذه الفردية تحوّلت في ظل هذا النظام ، من فردية شخص الى فردية طبقة .

وبذلك ، نشأت فكرة الصراع في كلا المنهجين ، مع اختلاف في مسرح هذا الصراع ، ففي الرأسمالية صراع بين الأفراد ، وفي الإشتراكية صراع بين الطبقات .

وهذه النظرة الى الأرض ، أتاحت للإنسان الأوروبي ، ان ينشيء قيماً للمادة والثروة والتملك ، تنسجم مع تلك النظرة .

وعلى الجانب الاسلامي . اخلاقية مختلفة تماماً ، فالمسلم الذي ربّته رسالات السماء ، وخاتمتها الاسلام ، ينظر بطبيعة تربيته الى السماء قبل ان ينظر الى الأرض ، ومن هنا نجد التفسير المنطقي في النزوع العقلي في الفكر الاسلامي .

وهذه الغيبية العميقة في نفس الانسان المسلم ، حدَّدت من قوة إغراء المادة له ، الى درجة قد يصل معها الى حد الزُّهد تارة والقناعة أخرى والكسل ثالثة .

وروّضته هذه الغيبية على الشعور برقابة غير منظورة ، تجعله بشكل عام يبتعد عن الإحساس بالحرية الشخصية أو الأخلاقية المنفلشة ، بل بالحرية المسؤولة ، والتي يشعر معها بارتباط عميق

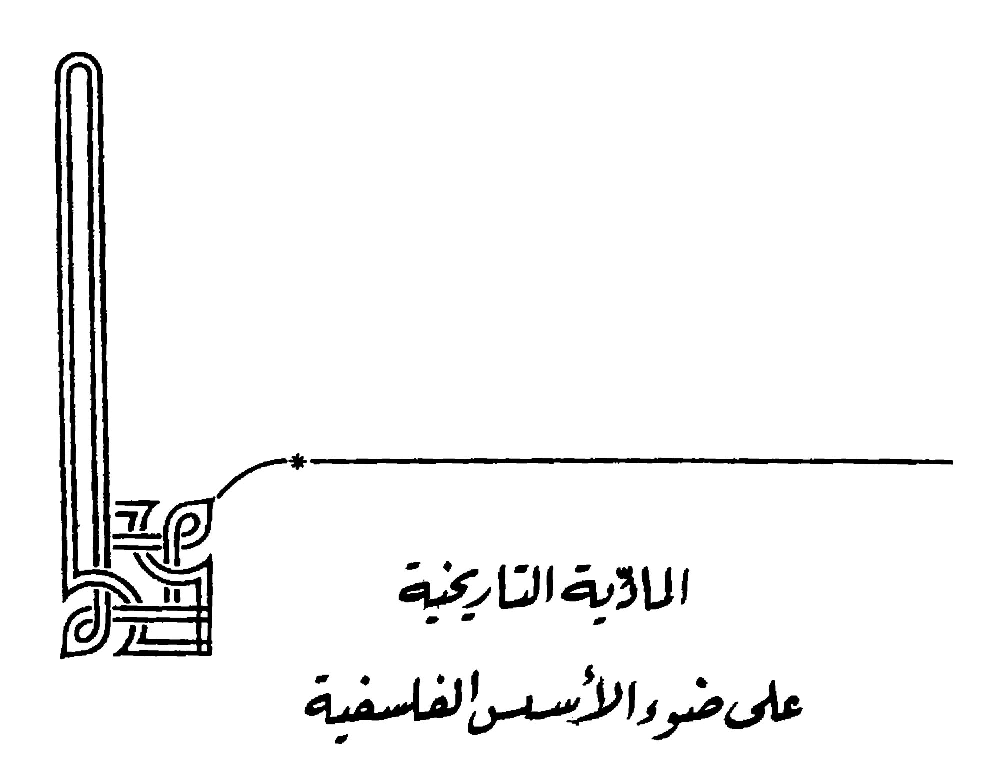
بالجماعة التي ينتسب اليها ، وانسجام معها ، بدلاً من فكرة الصراع .

والذي عمّق في نفسه هذا الشعور ، ايمانه بعالَمية دوره ، انطلاقاً من ايمانه بعالَمية الاسلام الذي يعتنقه .

وكل هذه الأمور ، التي تصنع اخلاقية المسلم، يمكن ان يكون لها دور كبير في المنهجة للاقتصاد داخل العالم الاسلامي، ووضعه في إطار يواكب تلك الاخلاقية لكي تصبح قوة دفع وتحريك ، بما في ذلك الغيبية التي يمكن صبّها في قالب تلبس الأرض فيه إطار السماء ، ويُعْطى العملُ فيه مع الطبيعة صفة الواجب ومفهوم العبادة، فلا يعود هنالك أي كسل أو توان ، وبما في ذلك العالمية التي يمكن ان تتحول الى محرّك لتعبئة طاقات الأمة الاسلامية للمعركة ضد التخلف، إذا اعطي للمعركة شعار يلتقي مع ذلك الإحساس ، كشعار الجهاد في سبيل الحفاظ على كيان الأمة وديمومتها .

من كل ذلك ، تبدو بوضوح اهمية الاقتصاد الاسلامي ، بوصفه المنهج الاقتصادي القادِر على الإستفادة من هذه الاخلاقية الاسلامية لإنجاح العملية التنموية في العالم الاسلامي ، على عكس ما إذا أخذنا بمناهج اقتصادية ، ترتبط نفسياً وتاريخياً بأرضية أخلاقية أخرى .

وبذلك نضمن إقامة حياتنا كلها ، بجانبيها الروحي والاجتماعي على أساس واحد هو الإسلام ، مع أن الجانبين هذين متفاعلان ومتشابكان في حياة الانسان .



المادية التاريخية

على ضوء الأسس الفلسفية

نظرية المادية التاريخية

تمهيد

في الجانب الاقتصادي للماركسية ، لا يمكننا الفصل بين الوجه المذهبي وهو الاشتراكية والشيوعية ، والوجه العلمي وهو المادية التاريخية ، إذ هنـالك ترابط وثيق بينهما في الفكر الماركسي .

ونحن كباحثين ، لا يمكننا ان نُصدر حكماً على الوجه المذهبي للماركسية ، الا إذا استوعبنا الأسس الفكرية التي يرتكز عليها ، وحددنا موقفنا من المادية التاريخية كقاعدة للمذهب الإقتصادي للمجتمع في النظرية . بل وللإجتماعي أيضاً .

هذا التفسير المادي للتاريخ ، الذي زعمت الماركسية أنها حدَّدت فيه القوانين العلمية العامة المسيطرة على التاريخ البشري ، والمحتِّمة في كل مرحلة تاريخية من حياة الانسان النظام الذي يحكمها من خلالها . كما يقرر انجلز[1] .

---

(١) ضد دوهرنك : ج ٢ ص / ٥ .

ولذا ، فمن الطبيعي ـ عندما تنهار المادية التاريخية تحت ضربات النقد البنّاء وعلى ضوء الواقع ، فستنهار تبعاً الماركسية المذهبية القائمة عليها .

والمادية التاريخية هي التي حاولت ان تفسّر الأوضاع الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية ، وكل مناحي الوجود الاجتماعي الأخرى بالعامل الاقتصادي .

ولذا تعتبر المادية التاريخية من جملة المدارس التي اعتمدت نظرية العامل الواحد في تفسير التاريخ .

عيناً ، كتلك التي فسّرته بالعِرق، أو الجغرافيا، أو الغريزة الجنسية .

ولكن ، إذا كان السبب المباشر لخلق اي وضع اجتماعي في نظر الماركسية هو الوضع الاقتصادي ، فما هو السبب الخاص للوضع الاقتصادي نفسه في نظرها ؟

ويجيب الماركسيون على ذلك ، بأنه وسائل الانتاج .

فما هي وسائل الانتاج ؟

وكيف تنشأ عنها حركة التاريخ ؟

وسائل الانتاج : هي الأدوات التي يستخدمها الناس في انتاج حاجاتهم المادية ، وهذه الوسائل تراوحت بين يد الانسان والحجر في البداية، والكهرباء والبخار والذرّة في العصر الحديث .

وهنا يظهر بوضوح كيف ان الانتاج كمّاً ونوعاً قد تطوّر تبعاً لتطور وسائله وقواه .

وبذلك يحاول الماركسيون الربط بين هذه النقطة الأخيرة وبين حركة التاريخ .

فباعتبار ان الانسان بطبيعته مخلوق اجتماعي، فخلال عملية الانتاج لا بد وان يقيم الناس بينهم علاقات معيَّنة ، تفرض ان يتحوّل الإنتاج انتاجاً اجتماعياً .

وهذا الإنتاج الاجتماعي في حد ذاته ، يفرض بدوره علاقات تتحدد من خلالها نوعية المالك ، وطريقة توزيع الثروة المنتَجَة . كما يتحدد موقف كل فرد من هذا الناتج ، وبذلك يولد الوضع الاقتصادي .

وتعتبر الماركسية، ان هذا الوضع الاقتصادي هو الأساس الحقيقي للبناء العلوي للمجتمع من نواحيه كافة .

وحيث إن القوى المنتجة ، من خلال وسائلها المتاحة ، هي التي تخلق الوضع الإقتصادي في نظر الماركسية ، فإن هناك ترابطاً بين سنخية هذه القوى ووسائلها ، وسنخية ذلك الوضع .

إذ من الطبيعي ، أن تؤدي القوى المنتجة من خلال وسائلها في مرحلة مّا ، وضعاً اقتصادياً معيّناً يتناسب معها ، فإذا تطورت تلك الوسائل من هذه المرحلة الى مرحلة أعلى ، تولّد تناقض بينها بلحاظ ما أفرزته من واقع جديد على صعيد العلاقات وبين الوضع الإقتصادي القائم ، باعتباره وليد قوى منتجة ، تخطّتها المرحلة الجديدة ، بسبب تشكيله عائقاً للقوى المنتجة النامية عن تكاملها .

وهذا التناقض، يفضي بدوره الى تناقض بين طبقتين اجتماعيتين :

طبقة تخوض المعركة حليفة للقوى المنتجة ، وهي الطبقة العاملة .

وطبقة أخرى تخوضها لحساب العلاقات القائمة بالفعل ، هي طبقة الرأسماليين ، التي تجد مصلحتها في الوقوف مع القديم حفاظاً على امتيازاتها التي تؤمنها لها هذه العلاقات .

وباعتبار أن وسائل الإنتاج هي القوى الرئيسة في دنيا التاريخ ، فمن الطبيعي ان تنتصر في صراعها هذا ، ولازم ذلك ، انهيار الوضع الاقتصادي القائم ، مع ما يستبطنه من علاقات ، فينهار تبعاً البناء العلوي للمجتمع ككل ، لتقوم على أنقاضه علاقات جديدة، فرضها الوضع الاقتصادي الجديد ، والذي فرضه تطور القوى المنتجة .

ومن الواضح ، أن الأمر بهذا الشكل ، لن يقف عند حد ، فما دام تطور القوى المنتجة متحركاً الى أعلى ، فإن الصراع بين مرحلة سابقة مع ما افرزته من علاقات ، ومرحلة لاحقة ، كذلك ، أمر مفروغ عنه طبقاً لقوانين الديالكتيك الماركسي .

وهكذا زعم الماركسيون ، بأن المادية التاريخية هي الطريقة العلمية الوحيدة ، التي يمكنها ان تفسِّر الحقائق الموضوعية للأحداث التاريخية ككل ، ولذا نجدهم يتهمون كل من يناويء ماديتهم التاريخية هذه بأنه عدوٌّ لعلم التاريخ وللواقع الموضوعي لهذا التاريخ[١] .

وهذا الإتهام الذي يسوقه الماركسيون، لمن يناوؤن مذهبهم في المادية التاريخية، الهدف منه وصم كل مَنْ لا يؤمن بماديتهم هذه بأنه

---

(١) راجع الثقافة العامة ، العدد / ١١ / السنة / ٧ / ص / ١٠ .

مثالي تصوري، في حين انه لا ربط على الإطلاق بين رفض المادية الجدلية والتشكيك بالواقع الموضوعي للمجتمع أو أحداث التاريخ ، ولذا نجد مَنْ يفسرّ هذه الأحداث بالعامل الجنسي ، او العرقي ، او الجغرافي ، وينكر المادية التاريخية، يؤمن بواقع ثابت لأحداث التاريخ .

فالايمان بالحقيقة الموضوعية :

هو نقطة الانـطلاق لكل مَنْ تنـاول دراسة الأحـداث التاريخيـة ، وليس هذا الايمان مختصاً بعبّاد المادية التاريخية .

هذا من ناحية .

ومن ناحية أُخرى ، فإن أحداث التاريخ ليست بدعاً بين مجموعة احداث الكون ، بل هي مثلها، تخضع لقانون عام هو قانون العليّة ، وكل بحث علمي لا بد وأن يكون مرتكزاً الى هذا القانون، بما فيه البحث العلمي لتفسير التاريخ ، الذي يستبطن الإيمان بحقيقة الأحداث التاريخية وتسلسلها تبعاً لمبدأ العلية هذا .

١ ـ على ضوء المادّية الفلسفية

ولكي نفهم التزمّت الغريب في موقف الماركسية من المادية التاريخية ، لا بد من فهم المراد بالمادية الفلسفية .

فمفهوم المادية الفلسفية ، الذي شاع في القرن الثامن عشر ، يقوم على اساس ان المادة بظواهرها المتنوعة ، هي الواقع الوحيد الذي يفسّر على أساسه كل ظواهر المجال الكوني العام ، والوان الوجود فيه ، وليست الروحيات وكل ما يدخل في نطاقها من افكار ، ومشاعر ، وتجريدات ، الا نتاجاً مادياً ، باعتباره منبثقاً عن النشاط الوظيفي للدماغ .

وبهذا لا يبقى في نظر المادية الفلسفية ، أدنى فرق بين الإنسان والطبيعة ، ولا بينه وبين القوى المنتجة . ولا يختلف في حسابها أن يكون الانسان نتاجاً للشروط المادية والقوى المنتجة ، أو العكس .

ومن هنا ، لم تغلق المادية الفلسفية باب احتمال أن تكون الأفكار الروحية للإنسان ومشاعره وتجريداته ، نقطة الابتداء في تفسير التاريخ . عيناً كاحتمال ان تكون القوى المنتجة هي نقطة الإنطلاق في مثل هذا التفسير . في حين ، أن الماركسية في المادية التاريخية ، الغت

وجود الانسان ، وحوّلته عجينة رخوة تكيّفها ادوات الانتاج كما تشاء ، وسفّهت رأي المادية الفلسفية ، واتهمتها بالمثالية ، عندما آمنت ـ حسب زعم الماركسيين ـ بالمحتويات الروحية للإنسان ، ومنحتها دوراً ولو احتمالياً في احداث التاريخ ، بالرغم من اعتناقها للمادية في المجال الكوني العام[1] .

---

(١) راجع انجلز / التفسير الاشتراكي للتاريخ ص / ٥٧

٢ - على ضوء قوانين الديالكتيك

والديالكتيك ، أو الجدل ، يعني في المفهوم الماركسي ، ان كل شيء يستبطن نقيضه في محتواه الداخلي ، ويخوض المعركة مع هذا النقيض ، ويتطور طبقاً لظروف الصراع[1] .

وقد حاول الماركسيون تطبيق هذا القانون في المجال الاجتماعي ، ليفسروا على ضوئه أحداث التاريخ ، بتقريب ، أن المجتمع يستبطن اضداداً هي عبارة عن الطبقات الإجتماعية ، ونتيجة تراكم التناقضات الطبقية شيئاً فشيئاً ، تتفجر في اللحظة المناسبة عن تحوّل شامل في بناء المجتمع ونظامه .

ولكن الماركسية ، وان جعلت طريقتها في التحليل التاريخي طريقة ديالكتيكية ، إلا أنها تناقضت في النتائج التي انتهت اليها مع طبيعة هذا الديالكتيك .

---

(١) لاحظ فلسفتنا / ١٧٤ ـ ٢٤٢ .

أ ـ ديالكتيكية الطريقة

إن قانون العلية ، يستدعي علاقة ميكانيكية بين العلة والمعلول ، لازِمها بقاء العلة خارجية بالنسبة الى معلولها ، والمعلولَ سلبياً بالنسبة الى علته .

ومن هنا ، وقع التناقض الماركسي بين قانون الديالكتيك التاريخي وبين مبدأ العلية هذا .

ولكن كيف ؟

إن الماركسية ادَّعت،أن الصرح الاجتماعي بنواحيه الاقتصادية والسياسية والفكرية ، يقوم على أساس واحد هو قوى الإنتاج ، ويعتبر انعكاساً لها . ومعنى ذلك ، أن العلاقة بين الأساس والبناء العلوي ، علاقة علة ومعلول . وهذا يتنافى مع ما أرادت الماركسية اثباته بالديالكتيك،من أن هذه البنى الفوقية للمجتمع نشأت وفقاً للتناقضات الداخلية فيها، في حين أنها نشأت وفق مفهوم العلة والمعلول بتأثير ذلك الأساس ليس إلا . ؟!

ويتضح هذا التناقض اكثر ، اذا التفتنا الى أن الماركسية تدَّعي أن السبب في تطور المجتمع ، هو التناقض بين علاقات الملكية القديمة ، وبين قوى الإنتاج الجديدة ، وهذان شيئان مستقل أحدهما عن الآخر ، يقوم التناقض بينهما ، وليسا شيئاً واحداً يحمل في صميمه جرثومة نقيضه . . . ؟!

ولعل التفات الماركسيين الى هذا التناقض ، هو الذي دفعهم الى التنكر للعلاقة الميكانيكية بين العلة والمعلول ، واللجوء الى الإطار

الخاص للديالكتيك ، في تحليل طريقة العلة والمعلول ، بأن جعلت المعلول يولد من نقيضه ، وينمو بحركة داخلية وفقاً للتناقضات الكامنة فيه ، ليعود الى النقيض الذي أولده ، فيتفاعل معه مندمجاً به ، ليحقق بذلك مركّباً جديداً اغنى من العلة والمعلول منفردَين.

ومن هنا ، وُضِع الثالوث الديالكتيكي : الأطروحة (العلة) والطباق (المعلول) والتركيب[1].

فالملاحظ، ان المعلول هنا ، لم يولد سلبياً كما في المفهوم الميكانيكي المتقدم لمبدأ العلية ، بل وُلِد مزوداً بتناقضاته الداخلية التي تغنيه ، وتجعله يحتضن علته اليه ليقفزا معاً الى مركّب جديد ارقى .

هذا ، إضافة الى ان الماركسية ، لم تستطع في تفسيرها لبعض احداث التاريخ ، ان تتخلص من اللجوء الى المفهوم الميكانيكي للعلة والمعلول ، والذي حاولت نسفه ، كما اعترف انجلز نفسه بذلك[2] .

ب ـ تزييف الديالكتيك التاريخي

وقد أوضحنا في « فلسفتنا »[3] عقم التفسير الديالكتيكي للعلة والمعلول في المجال الكوني العام ، وغربته عن منطق العلم والتحليل النفسي .

ونريد هنا باختصار ، أن نبينّ عجزه في المجال التاريخي أيضاً .

---

(١) راجع فلسفتنا / ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٢) راجع ضد دوهرنك / ج ٢ ص / ٨ .

(٣) فراجع ص / ١٧٦ وما بعدها .

حيث حاول كارل ماركس(٢) ، أن يفسِّر ديالكتيكية تطور المجتمع الى رأسمالي،ثمّ الى الاشتراكية . وذلك عندما جعل ملكية الحِرَفي الصغير لوسائل إنتاجه ، هي العلة أو الأطروحة في الثلاثي الديالكتيكي . واعتبر انتزاع الرأسمالي لتلك الوسائل منه ،هو المعلول أو الطباق في هذا الثالوث . واندماج العلة مع المعلول هنا ينتج تركيباً أرقى ، هو في نظر ماركس الملكية الإشتراكية ، التي يعود ذلك الحرفي الصغير من خلالها مالكاًلوسائـل إنتاجه بشكل أكمل .

ويبدو تهافت هذا الموقف ، إذا التفتنا الى أن ملكية الحرفيين الصغار لوسائل إنتاجهم ليست هي العلة في وجود الإنتاج الرأسمالي ، وذلك لأن الإنتاج الرأسمالي نشأ مِن تراكم رأسمال الطبقة التجارية ، نتيجة تجارتها وتوسعها الاستعماري ، بشكل جعلها تمارس الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي تمكنها من الإستيلاء على ممتلكات طبقة الحرفيين الصغار ، وحينئذ لا يصح القول أن النقيض ، وهو عند ماركس الملكية الرأسمالية ولد من نقيضه،وهو ملكية الحرفيين .

وبهذا لا يعدو كلام ماركس،ان يكون لوناً من الجدل التجريدي في ذهنه ، وليس له أدنى ارتباط بديالكتيكيته المـزعومـة .

واخيراً ، فإن الماركسية بادعائها أن الديالكتيك هو الحقيقة الوحيدة والأبدية التي تفسّر تطور المجتمع البشري ، قد حشرت نفسها في زاوية ضيقة،كشفت حالة التناقض القصوى في منطقها هذا ، ذلك أنها لم تستطع ان تجيبنا على سؤال ما سوف تكون عليه حال هذا الديالكتيك في مرحلة ما بعد الاشتراكية ؟

فإذا كانت الإشتراكية هي الأطروحة ، فمن الطبيعي ان يكون الطباق وهوالنقيض في الديالكتيك الماركسي : الشيـوعية .

ولكن ما هو التركيب الذي سوف يتمخض عنه اندماج الطباق مع الأطروحة ؟!

فإن وُجد ، فمعنى ذلك ان الشيوعية ليست هي المرحلة العليا في التطور الإجتماعي كما يزعمون .

وإن لم يوجد ، فمعنى ذلك،نفي أبدية الديالكتيك،وعندها ، أين زعمهم بعمومية قوانينه لتفسير احداث التاريخ . . . ؟!

٣ - على ضوء المادّية التاريخية

والآن ، نريد ان نحكم من خلال المادية التاريخية على المادية التاريخية نفسها .

فالمادية التاريخية ، كما اتضح ، تَعْتَبر أن الوضع الاقتصادي ،هو الأساس للواقع الاجتماعي بكل جوانبه ، بما فيه المعرفة الانسانية ،التي تعتبرها هذه المادية انعكاساً ذهنياً لهذا الوضع ، وتطور هذه المعرفة مــرتــبط بتطور ذلك الوضع .

ومن هنا، ذهبت الماركسية الى نفي الحقيقة المطلقة ، والتزمت بالنسبية التطورية . إذ ما دام كل شيء رهناً بظروفه، وتطوره رهناً بتطورها ، فالمعرفة ، يجب ان تكون ذات قيمة نسبية ، تنمو وتضمر تَبَعــاً للظروف اقتصادية واجتماعية .

ولكن ، إذا كانت الحقيقة نسبية في منطق الماركسية ، فكيف جاز لها ان تجعل من ماديتها التاريخية حقيقةً مطلقة ، واعلنت قوانينها الصارمة،باعتبارها قوانين أبدية لا تقبل التغيير والتبديل . . . ؟!

في حين ، ومن منطلق ماركسي ، أن المادية التاريخية كنظرية ،

قد انبثقت كأي نظرية اخرى ، من خلال ظروف اقتصادية واجتماعية معيَّنة ، فهي ، وبنفس منظور هذا المنطلق ، يجب ان تكون انعكاساً محدوداً لتلك الظروف ، ومتطورةً تبعاً لتطورها . !!

وهذا يعني ، أن المادية التاريخية تنفي نفسها ، إذ لا يمكن ان تكون هي الحقيقة الأبدية للتاريخ . . .

ونجد كثيراً من شطحات المفكرين الماركسيين، التي لا تعدو أن تكون احكاماً ومصادرات عشوائية، لا تستقيم حتى في مقاييس هذه المادية التاريخية ، كمفهوم ماركس عن الثورة ، حيث جعلها من أعم القوانين التي تحكم التاريخ البشري، مع أنها لم تكن إلا فكرة استوحاها من الظروف المحدودة التي عاشها بنفسه ، ولا يمكن مع ذلك، ان ترقى الى كونها قانوناً أبدياً للتاريخ . ولذا كذّبت الأحداث بعد ماركس حدسه في الثورة ، حيث أثبتت التجارب السياسية أن بالإمكان تحقيق مكاسب مهمة للجماهير البائسة ، بخوض المعترك السياسي ، دون ضرورة اللجوء الى الثورة وإراقة الدماء . وخاصة في الشطر الغربي من اوروبا ، حيث طغى الإتجاه الإصلاحي الديمقراطي للاشتراكية .

نعم ، في الشطر الشرقي من أوروبا ، ساد الإتجاه الثوري الإنقلابي ، وقام الصراع بين الإتجاهين الماركسيَّين . وهذا الصراع . اكبر دليل على أن المفهوم الماركسي عن الثورة، ليس إلا نتاج ظروف اجتماعية خاصة ، عاشها ماركس بنفسه ، وحين تطورت تلك الظروف في اوروبا الغربيـة، اصبح ذلك المفهوم غير ذي معنى وأنه ليس من حقائق التاريخ المطلقة . . .

المادّية التاريخية في شموليتها



لقد اتضح من كل ما نقدم ، ان الماركسيين جعلوا من المادية التاريخية ، قانوناً صارماً يسترعب حياة الإنسان وتاريخه الإجتماعي .

كما اتضح أن الفكرة الأساسية في هذه المادية هي : ان الواقع الموضوعي لقوى الإنتاج ، هو المحرك الرئيسي للتاريخ .

ونحن هنا ، نريد طرح اسئلة ثلاثة ننتظر الجواب عليها :

الأول : ما هو نوع الدليل الذي يمكن للماركسية ان تثبت به الفكرة الرئيسية في المادية التاريخية ؟

الثاني : ما هو المقياس الأعلى الذي يمكن ان توزن به هذه المادية ؟

الثالث : هل استطاعت هذه المادية ان تملأ بتفسيرها كل جوانب التاريخ الانساني ؟

أولاً: ما هو نوع الدليل؟

ويمكن تلخيص الأدلة، التي استند اليها الماركسيون في تأييد نظرية المادية التاريخية بثلاثة أمور :

الدليل الفلسفي . الدليل السيكولوجي . الدليل العلمي .

١ ـ الدليل الفلسفي :

وحاصل هذا الدليل ، هو أننا نلاحظ طورات تاريخية تعبّر عنها أحداث التاريخ المتعاقبة ، وتياراته الإجتماعية ، والفكرية ، والسياسية .

وانطلاقاً من مبدأ العلية ، الذي يحتم استحالة وجود معلول بلا علة ، لا بد من التساؤل عن السبب الكامن وراء كل هذه التغيرات الإجتماعية ؟

قد يقال : بأن السبب هو أفكار الانسان نفسه . ولكن الافكار الإنسانية هذه ، هي في حد ذاتها ـ وان لم تكن من الأمور الفطرية الذاتية في الانسان ، بل من الأمور المكتسبة ، الخاضعة لقوانين محددة ـ لا يمكن اعتبارها السبب النهائي للأحداث التاريخية من جهة ، ومن

جهة اخرى ، لا بد وان تكون خاضعة لمبدأ العلية ، لاستحالة وجودها بطريقة المصادفة .

واذا اردنا أن نفسِّر نشوء هذه الأفكار عن طريق الأوضاع الاجتماعية ، نكون بذلك قد رجعنا الى النقطة التي انطلقنا منها وهي :

كيف نفسر الأوضاع الاجتماعية وتطورها ؟

وإذا كانت الأفكار وليدة الأوضاع الاجتماعية فما هي اسباب نشوء هذه الأوضاع بدورها ؟

وليس هنا إلا إحدى طريقتين :

الأولى : ان نفسِّر وجودها بأفكار الإنسان، ومعنى ذلك ، توقف الشيء على نفسه ، وهذا ما يسمى بالدَّور ، والدَّور باطل . كما اعترف به بعض منظِّري المثالية التاريخية[1] .

الثانية : هي التي اتبعتها الماركسية بتفسيرها أحداث التاريخ بقوى الإنتاج ، بعد أن حكَمها مبدأ العلّية ، وطوَّقتها الحلقة الدائرية المفرغة ، التي وجدت نفسها سجينة ضمن إطارها .

ولكن ما قيمة هذا الدليل في ضوء مبدأ العلية ؟ وهل أن السبب الوحيد والعلة الحقيقية لأحداث التاريخ هو القوى المنتجة ؟

---

(١) بليخانوف في فلسفة التاريخ ص / ٤٤ .

وقبل أن نخوض في تقييم هذا الدليل الدعوى ، لا بد من أن نتساءل :

إن قوى الانتاج بدورها، تتغير وتتبدّل وتتطوّر، وخضوعاً لمبدأ العلّية ، لا بد من وجود سبب لهذا التَّغيرُّ وذلك التطور ، فما هو هذا السبب ؟

ومن الطبيعي ، ان نجد مراوغة من قِبَلِ المنظّرين الماركسيين، في مقام الإجابة علـــى هذا التساؤل ، لأنها هي السبيل الوحيد للهروب من وقوعهم في التناقض ، بعد أن جعلوا من قوى الإنتاج علة العلل لأحداث التاريخ .

وهذه المراوغة، تدور حول تفسير تطوّر قوى الانتاج بعوامل ذاتية فيها ، أي انها ـ في زعمهم ـ هي التي تطوِّر نفسها ، وبتطوّرها الذاتي يتطور المجتمع تبعاً .

ولكن ، كيف تطوّر القوى المنتجة نفسها .

يجيب الماركسيون على ذلك :

بأن الإنسان، من خلال ممارسته للقوى المنتجة وتجربته لها ، تولِّد في ذهنه أفكاراً تأمّلية ، تصبح بدورها قوى تعين الإنسان على إيجاد نماذج جديدة من قوى الانتاج ، يعمل على تطويرها باستمرار .

وهكذا ، ضمنت الماركسية لوسائل الإنتاج موقعها، كسبب أعلى لحركة المجتمع البشري .

وبهذا أيضاً ، تنكّرت للمفهوم الميكانيكي للعلة والمعلول ، عندما جعلت منها فعلاً وردَّ فعل للقوى المنتجة ؛ كما أعترف إنجلز

بذلك .

بعد هذا التوضيح لموقف الماركسية من الدليل الفلسفي نقول :

لماذا لا نفسّر الأوضاع الإجتماعية بنفس الأسلوب الدائري ، الذي فسّرت به الماركسية قوى الانتاج وتطورها ، من خلال ذاتها ، بما تمنحه من أفكار تأملية للإنسان أثناء ممارسته لها ؟ وذلك بتقريب ، أن الوضع الاجتماعي ، الذي هو عبارة عن التجربة الاجتماعية ،التي يخوضها الإنسان خلال علاقاته بالأفراد الآخرين ، تمنحه أفكاراً عملية ، تنمو وتتطور ، وبالتالي ، تؤثر في تطوير التجربة ، وتجديد علاقاتها السائدة ؟

فماذا يمنع الماركسية ، من قبول فكرة كون الأفكار العملية في التجربة الإجتماعية ، سبباً في إنشاء الأوضاع الإجتماعية ، ما دامت قد تبنّت نفس الدور للأفكار التأملية ، التي تمنحها قوى الإنتاج للإنسان ، اثناء ممارسته لها ، مما يكون سبباً في تطورها،ومن ثَم تطور الوضع الإجتماعي ؟

إن مفاهيم العلة والمعلول ، التي اكد عليها إنجلز،لا تمنع من الأخذ بهذا التفسير .

نعم هنالك تجارب تاريخية ، سوف نأخذها بعين الإعتبار ، عند عرضنا للدليل العلمي للمادية التاريخية . . .

٢ ـ الدليل السيكولوجي :

روح هذا الدليل ، تقوم على أساس أن الفكر الإنساني ، متأخر في وجوده التاريخي عن الكيان الإجتماعي ، باعتبار أنه وجد في مرحلة

متأخرة عن حدوث ظواهر اجتماعية معينة .

ومن هنا ، قفز الماركسيون الى القول ، ـ انسجاماً مع المادية التاريخية ـ بأن المجتمع ناشيء عن عوامل مادية ، وليس عن افكار .

بتقريب ، أن الأفكار ـ عندهم ـ ما هي الا وليدة اللغة ، التي هي عبارة عن الجمل والألفاظ التي تكوّن المادة الطبيعية لها .

ولذا نجد ستالين[١] ، يربط بين الفكر واللغة، وكذلك بعد ستالين ، فعل بوليتزير ، محاولاً تدعيم مزاعمه تلك ، ببعض الاكتشافات السيكولوجية ،التي توصّل اليها بافلوف ، من خلال تجاربه[٢] .

وخلاصة رأي بافلوف ـ كما يلخصها بوليتزر ـ ان العمليات الأساسية للمخ ، ما هي الا استجابات لمنبهات معينة هي الاحساسات ، وما يصدر عن طريق الحس ، ليس (بالبديهة) امراً علقياً مجرداً عن موضوعه الحسي ، ودور اللغة هو دور المنبه الشَّرطي الثانوي ، ومعنى كونه شَرطياً، أنه يَشرط كل لفظ بإحساس معيّن ، يتاح للإنسان من خلاله ان يفكر عن طريق الاستجابة الذهنية لتلك المنبهات اللغوية .

فالإحساس بالماء ، أو الماء المحسوس ، منبه طبيعي .

ولفظ الماء منبه شَرطي .

وكلاهما يطلقان في الذهن استجابةً من نوع خاص .

---

(١) المادية والمثالية في الفلسفة ص / ٧٧

(٢) نفس المصدر ص / ٧٨ .

وقد كانت الكلاب حقل تجارب بافلوف .

ومن هنا، خلُصَ هذا العالم الى نتيجة ، هي ان الإنسان لا يمكنه ان يفكر تفكيراً عقلياً مجرداً ، بدون منبه ، لأن الفكر ما هو إلا استجابة للمنبهات ، وان هذه المنبهات قد اكتسبت عن طريق اقترانها بالإحساسات ، نفس الاستجابات التي تطلقها تلك الأحاسيس .

ومن هذه النتيجة التي توصّل اليها بافلوف ، قفز بوليتزر الى الجزم بما رمىٰ اليه ، من أن اللغة بأدواتها الطبيعية ، هي التي تصنع من الإنسان كائناًمفكراً . . . ؟!

وان اللغة هي أساس الفكر ؟!

ونحن ، ولو سلّمنا بصحة ما ذكره بافلوف في تجاربه التي اجراها على الكلاب ، إلا أننا يمكننا من خلاله ، ان نستفيد عكس ما رمىٰ اليه بوليتزر على صعيد الإنسان .

إذ لا إشكال في ان هناك منبّهات طبيعية ، اقترنت بعدة من الأصوات والأحداث ، فأشرطَتْ بها في حياة الانسان إشراطاً طبيعياً ، ولكن هذا لا يلزم منه ان تكون اللغة هي التي صنعت من الإنسان كائناً مفكراً .

بل بالعكس ، ان اللغة كمنبّهٌ شَرْطي ، إنما وضع منبهيتها الشرطية هذهءالإنسان نفسه ، بقصد واعٍ من قِبَلهِ ، كما في سلوكنا مع الطفل إذ نقدم له شيئاً كالحليب مثلاً ، ونكرر له اسمه حتى يربط بين الكلمة ، وهذاالشيء ، ويصبح اسم الحليب منبهاً شَرْطياً للطفل نتيجا هذه الطريقة المتبعة .

وهذا معناه ، ان الفاظ اللغة وادواتها ، قد تم وضعها مِن قِبَلِ

الانسان خلال عملية اجتماعية، بدافع شعوره بالحاجة الى التعبير عن أفكاره ونقلها الى الآخرين .

ولا يتنافى القول ، بأن إشراط الإنسان لألفاظ اللغة وادواتها ، منتفعاً بما تم بفعل الطبيعة ، من إشراط بعض الأصوات بمنبهاتها الطبيعية، عن طريق اقترانها المتكرر بها أمام ناظرَيه ، ـ لا يتنافى هذا القول ـ مع ما قررناه ، من كون الإنسان ، هو الذي اخترع هذه الالفاظ والأدوات ، كوسيلة للتفهيم والتفاهم ، وهو يخوض معركة الحياة مع افراد آخرين ، في سبيل تيسير العمليات الإجتماعية ، وتحديد الموقف الواضح أمام قوى الطبيعة ، ومشاكل الحياة .

ومن هنا نفهم ، لماذا وُجدَت اللغة في حياة الإنسان خاصة ، ولم توجد في حياة سائر انواع الحيوان ؟

كما نفهم ، لماذا وُجِد المجتمع الإنساني خاصة دون غيره من أنواع الحيوان .

وما ذلك في اعتقادنا ، إلا لأن الإنسان من بين سائر هذه الأنواع ، هو القادر وحده على التفكير ، وهو القادر على أن يتخطى حدود الإحساس ، فيغير من الواقع الذي يحسه ، وبالتالي ، يغيّر من إحساساته .

وهذا ما لا يتأتى لأي نوع آخر من انواع الحيوان ، لأنه لا يستطيع ان يدرك شيئاً غير واقعه المحسوس .

ولذا ، فلن يمكن ان يغيّر الواقع الى شيء آخر .

ومن هنا نفهم ، لماذا بقي كل أفراد الأنواع الأخرى من

الحيوان ، في شكل تجمعات حيوانية ، ليس للمجتمع فيها أي مفهوم أو مصداق .

ونفهم أيضاً ، بطلان دلالة هذا الدليل ، على ان اللغة هي التي تصنع من الإنسان كائناً مفكراً .

بل دلالته على العكس هو الصحيح .

٣ ـ الدليل العلمي :

الدليل العلمي ، ما هو في الحقيقة ، الا تفسير لواقع ما ، . . .

ولا يمكن لمثل هذا التفسير ، ان يتخذ صفة الدليلية العلمية ، إلا اذا استطاع ، الى جانب البرهنة على الواقع المفترض ، ان ينفي بالبرهان أيضاً كل احتمال آخر ، يمكن ان يصلح كتفسير لذلك الواقع . ومن هنا قيل : عند الاحتمال يبطل الاستدلال .

وهذا الكلام ، ينطبق على المادية التاريخية .

فإنها وإن صلحت لتفسير الواقع التاريخي ، فإنها لن تكتسب صفة الدليلية على هذا الواقع ، إلا إذا استطاعت أن تنفي كل ما عدا تفسيرها من افتراضات وتفسيرات له .

ولنأخذ مثلاً ، تفسير نشوء الدولة في منطق المادية التاريخية ، بالعامل الاقتصادي والتناقض الطبقي .

فهي تفترض ان صراع الطبقة القوية في المجتمع ، المالكة لوسائل الإنتاج ، مع الطبقة الضعيفة التي لا تملك شيئاً ، هو السبب الأساس في قيام اداة سياسية ، هي الدولة ، بمختلف اشكالها عبر

التاريخ ، لحماية مصالح الطبقة المستغِلة .

وهذا التفسير الماركسي لنشوء الدولة ، هو فرضية لن ترقى الى مصاف الحقيقة العلمية ، إلا إذا استطاعت أن تنفي أي تفسير آخر لنشوء الدول تاريخياً ، سوى كونها اداةً لحماية مصالح الطبقة المستغِلّة .

أما إذا أمكن تفسيرها على أساس آخر ، كتعقيدات الحياة المدنية في المجتمعات البشرية ، كما هو الحال في مصر القديمة ، وكذا في الدولة الرومانية القديمة مثلاً ، وأنها هي التي أدت الى إنشاء الدولة لتيسير الحياة وتسيير عجلتها ، فحينئذٍ ، لا تعدو المادية التاريخية ان تكون مجرد فرضية وصرف احتمال . وكذلك ، إذا أمكن تفسير نشوء الدولة على أساس العقيدة الدينية ، أو على اساس كونها تعبيراً عن نزعة السيطرة والتفوق الاصيلة في النفس الإنسانية ، وهكذا . . .

وقد يتوهم الماركسيون ، بأن رجال الأكليروس ـ بملاحظة وجودهم الفاعل ، واثرهم الكبير في الجهاز الحاكم ، في كل من الدولتين المصرية القديمة والرومانية كذلك ـ غدوا الطبقة ذات المصالح الاقتصادية والنفوذ الاقتصادي ، ولذا كانت الدولة لحماية تلك المصالح وذلك النفوذ .

إن هذا التوهم يدفعه ، ان تلك المصالح الاقتصادية لاحقة على وجودهم السياسي في جهاز الدولة وليس سابقاً ، لا عليه ولا على اصل وجودها . وانما هو ناشيء عن قدراتهم الفكرية والعلمية والإدارية ، لا على أساس طبقي .

ففي الدولة المصرية القديمة ، لعبوا دوراً خطيراً في تنظيم

الزراعة والري . وفي الدولة الرومانية القديمة ، ونتيجة لما أدى اليه الغزو الجرماني من انهيار للثقافة والتعليم ، سطع نجم الأكليروس ، باعتبارهم الفئة الوحيدة المؤهلة لتسيير شؤون الدولة ، وتنظيم اجهزتها ، في حين انهمك ملوك الجرمان وقادتهم باللهو والمجون ، ومعارك الغزو والتخريب .

وعلى ضوء كل ما ذكرناه ، ماذا يمكن للماركسية ان تقدمه من دليل علمي على ماديتها التاريخية ؟

وأول عقبة تواجه الماركسية في هذا المجال ، تنبع من طبيعة البحث التاريخي .

فعناصر الظاهرة الإجتماعية أو التاريخية ، التي يريد الباحث أن يدرسها ، عناصر غير منظورة له ، وبالتالي ، فهي غير مباشرة ، وإنما يعتمد فيها على الرواية والنقل ، وبعض الآثار المتناثرة الأخرى .

وهذه هي الميزة الجوهرية الأولى بين التجربة الإجتماعية والتجربة الطبيعية .

وثاني عقبة تواجه الماركسية ، هي كيفية التعامل مع تلك العناصر التاريخية أو الاجتماعية بعد جمعها .

إذ إن الباحث التاريخي ، مضطر الى التعامل مع هذه العناصر كما هي ، بحيث لا يمكنه أن يطوّر او يعدِّل شيئاً فيها عن طريق التجربة .

ومعنى ذلك ، عدم إمكانه ان يقدم اي دليل تجريبي مباشر على آرائه ونظرياته التي يفسر بها التاريخ ، ويستكشف من خلالها سننه . ويفقد بذلك،إمكانية استعمال أهم طريقتين في المنطق التجريبي وهما

طريقتا : الاتفاق والاختلاف[1] . وكذلك لن تفيده طريقة التعداد البسيط في نفس العلم[2] .

وهذه هي الميزة الجوهرية الثانية بين التجربة الاجتماعية والتجربة الطبيعية .

وعلى ضوء هذه العقبة الثانية ، نستكشف على سبيل المثال ، عقم المادية التاريخية ، عن تقديم اية أدلة تجريبية ، لتدعيم منطقها المزعوم فيما يتعلق بقيام الدولة ، وانه بسبب التناقض الطبقي والأوضاع الاقتصادية ، دون غيره من الأسباب الآنف ذكرها .

ومن ذلك ، يبدو جلياً ، ان الماركسية ، لم تكن تملك حين وضعت مفهومها الخاص عن التاريخ ، أي دليل علمي يدعم موقفها ، اللهم إلا الملاحظة المنظمة لمقدار محدود من الظواهر والأحداث التاريخية ، زاعمة أنها كافية لاستكشاف السنن التاريخية والجزم بها .

ومن هنا ، قفز انجلز[3] ، من ملاحظة مشهد واحد ، في فترة معينة من حياة انجلترا خاصة ، واوروبا عامة ، في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر الى اليقين العلمي ، بأن العامل الاقتصادي ، والتناقض الطبقي ، هما القوة الرئيسية المحركة للتاريخ واحداثه، وما ذلك إلا لأنهما بديا له انهما المسيطران على أحداث تلك الفترة المحدودة من تاريخ انجلترا .

مع أن هذا في منطق العلم، امر مفروغ عن خطإه، ولكن إنجلز،

---

(١) و (٢) راجع كتاب اقتصادنا طبعة / ١١ / عن دار التعارف ص / ٩٠ـ٩١ / للاطلاع على شرح هاتين الطريقتين مع طريقة التعداد البسيط .

(٣) راجع لودفيج فيورباخ ص / ٩٥ .

الذي آمن بأن الكون ما هو الا صراع بين مختلف التناقضات الداخلية فيه اراد أن يعمم هذا الإيمان ، ليجعل التناقض هو الذي يسود التاريخ أيضاً [1] .

---

(١) راجع ضد دوهرنك الجزء / ٢ / ص ١٩٣ .

ثانياً : هل يوجد مقياس أعلى ؟

المقياس الأعلى لأية نظرية - في نظر الماركسية -، هو نجاحها في مجال التطبيق . وهذا ما أطلقوا عليه ، وحدة النظرية والتطبيق[1] .

ولذا نجد لزاماً علينا ، دراسة المادية التاريخية كنظرية ، لنرى مدى نجاحها في مجال التطبيق، وفق المقياس الماركسي المذكور .

ولكي نكون موضوعيين ، سوف نحصر نظرتنا في سبيل الوصول الى نتيجة حول هذه النقطة ، في زاوية واحدة ، اتيح للماركسية ان تطبق نظريتها عليها ، وهي زاوية تطوير المجتمع الرأسمالي الى مجتمع إشتراكي .

وعلى ضوء ذلك ، يتضح مدى نجاح أو فشل المادية التاريخية، في الإنسجام أو عدم الإنسجام بينها وبين تطبيقها .

وفي هذا الصدد ، يجب ان نفرّق بين قسمين من البلدان الإشتراكية .

---

(١) يراجع ضد دوهرنك الجزء / ٢ / ص ١٩٣ كما يراجع جورج بوليتزر / حول التطبيق ص ٤ .

الأول : البلدان التي فَرِضت عليها الإشتراكية بقوة السلاح ، كتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، وبولونيا ، ومن الواضح ان هذاالقسم، لا مجال فيه للحديث عن دور للنظرية ، باعتبار أن التحوّل الإشتراكـي، لم يحصل بحكم أية مقولة من مقولات هذه النظرية ، إذ لم يتم وفق نظرتها، من التناقضات الداخلية للمجتمع، أو بِفِعْل القوى المنتجة ، وإنما وفق مقولة الجيش الغازي والقوة الغاشمة .

الثاني : وهو البلدان التي اقيمت فيها الأنظمة الإشتراكية، بفعل الثورات الدخلية ، من دون ان تتجسد في هذه الثورات،أي من مقولات المادية التاريخية أيضاً .

ففي روسيا ، أول دولة سيطر عليها النظام الاشتراكي ، لم تكن فيهاالقوى المنتجة ، عندما أطبقت عليها الإشتراكية ، قد بلغت الدرجة التي تحددها النظرية لإمكانية التحول الى الإشتراكية .

بل اكثر من هذا ، لقد لعب تزايد القوى المنتجة دَوراً معكوساً ، إذ كان نمو هذه القوى في بلدان أوروبية غير اشتراكية ، نتيجة بُعْد هذه الدول عن الثورة في مفهوم المادية التاريخية . وكانت الثورة السياسية فيهاءهي التي أدت الى تصنيع البلاد وليس العكس .

وإذا أردنا أن نصعِّد اكثر، امكننا القول، بأن الواقع هو عكس ما تفرضه المادية التاريخية ، من أن الثورة الإشتراكية لا تكون إلا نتاجاً لنمو الرأسمالية الصناعية وبلوغها الذروة .

فالثورة العسكرية او السياسية في روسيا وغيرها من بلدان

أوروبا الشرقية او الغربية ، إنما دقت اجراسها ، لأن المستوى الصناعي والانتاج،كانا قد انخفضا الى درجات مخيفة .

وهذا معناه ، ان انخفاض مستوى قوى الإنتاج ، والتخلف الصناعي ، هما اللذان دفعا الى الثورة ، وليس العكس ، كما تدّعيه المادية التاريخية .

ومن هنا ، صحّ القول ، بأن الدولة الاشتراكية،هي التي خلقت اسباب وجودها ، والمبررات الماركسية لنشوئها .

ويمكن ان تكون الصين ، شاهداً كبيراً آخر على هذه الحقيقة .

وشيء آخر جدير بالملاحظة أيضاً ، هو أن الثورات الداخلية ، التي مارست عملية تطبيق الإشتراكية الماركسية ، لم تكن تعتمد في انتصارها على الصراع الطبقي ، وانهيار الطبقة الحاكمة أمام الطبقة المحكومة ، بسبب التناقضات الطبقية ، بمقدار ما اعتمدت على انهيار الجهاز الحاكم ، بفعل الظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى ، كما حصل في روسيا القيصرية والصين .

وفيما حصل كله ، لم يستطع التطبيق مرة واحدة ، أن يحقق النصر عن طريق التناقض الطبقي الداخلي فحسب . وملامح النظرية لم تبدُ على أي من التحولات التي حصلت بفعل الثورات التي قلبت الأنظمة في كثير من البلدان .

فإذا كان ما يزعمه المنطق الديالكتيكي للماركسية،من وحدة النظرية والتطبيق حقاً هو المقياس الوحيد لتدعيم النظرية ، فقد بدا حتى الآن ، ان نظرية المادية التاريخية لا تزال تفقد هذا المقياس ، لأن التطبيق الذي حققته الماركسية ، لم يحمل خصائص النظرية كما رأينا .

حتى ان لينين ، الذي كان يقود معركة التطبيق ، لم يستطع ان يتنبأ بموعد اندلاع الثورة ، أو بشكلها في روسيا ، بل كان يستقرب حصولها في سويسرا ، فجاءت الأحداث لتكشف البون الشاسع، بين الدلائل والأحداث التي تحدد النظرية على اساسها سمات المجتمع المشرف على العمل الثوري ،وبين تطبيقها على ما هو قائم بالفعل ، وذلك عندما نجحت الثورة في روسيا ، بعد عشرة أشهر من خطابه في اجتماع للشباب السويسري ، في حين فشلت في سويسرا .؟!

ثالثاً : هل استطاعت الماركسية إستيعاب التاريخ؟

فرضية الماركسية العامة في تفسير التاريخ ، تقوم على اساس ان المجتمع وليد الأوضاع الاقتصادية التي تفرضها قوى الإنتاج .

وبهذه العمومية في لنظرة ، استبطنت تعبيراً تحليلياً شاملاً، عن كل العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حسب جريانها منذ آلاف السنين، لتخلق حالة معينة، تحدد بطريقة الديالكتيك ما يمكن ان يعقبها من حالات ، تتتابع في مراحل متلاحقة من التاريخ .

وبهذه الشمولية في النظرة الماركسية ، استهوت كثيراً من الناس ، بشكل لم تستطع النظريات الأخرى ان تستهويهم .

فالفرضية العامة للماركسية - اذن - ، هي اعتبار الوضع الاقتصادي ، همزة الوصل بين القوى المنتجة وشكل البنية الإجتماعية ككل[1]، بما فيها من ظواهر واوضاع .

---

(١) راجع المفهوم المادي للتاريخ / ص ٤٦ - ٤٨ .

ولذا ، نجد بعض المفكّرين المناهضين لهذه الفرضية، يوجّهون نقداً ذا شقين في هذا المجال .

الأول : إذا كان التاريخ محكوماً للوضع الاقتصادي وللقوى المنتجة ، وكانت الاوضاع الاجتماعية خاضعة لقوانين حتمية تطورها من اقطاع الى رأسمالية ثم الى اشتراكية، فلماذا يعمل الماركسيون جادّين في محاربة الرأسمالية . ولماذا لا يتركون قوانين التاريخ تعمل وحدها لتحقق ما يريدون دون عناء ؟

الثاني : إن في أعماق كلٍ إنسان ، دوافع حقيقية تحفّزه على الحركة ، ولا تمتّ الى الطابع الاقتصادي بصلة ، فكيف يمكن اعتبار العامل الاقتصادي المحرِّك الوحيد للتاريخ . . . ؟

والحق ، ان هذين الإعتراضين ، يكشفان عن عدم استيعاب اصحابها للمفهوم الماركسي للتاريخ ، اكثر من تعبيرهما عن خطأ نفس هذا المفهوم .

أما فيما يتعلق بالإيراد الاول ، فإن نشاط الماركسيين وجدّيتهم في محاربة الرأسمالية،وعملهم الدؤوب في سبيل الوصول الى التحول الاشتراكي ،ليست كلها في الحقيقة في منطق المادية التاريخية، اموراً منفصلة عن القوانين الحتمية التي تصنع التاريخ ، وإنما هي تعْبير عن جزء من العملية التاريخية التي تتحكم فيها تلك القوانين ، فالماركسيون حينما يمعنون ـ مثلاً ـ في تأجيج الفتن لتعميق التناقضات ومضاعفاتها ، ينفّذون قوانين التاريخ . وبهذا يبدو الايراد المذكور غير ذي موضوع .

وإن كانت الماركسية من خلال بعض منظّريها القياديين[1] ، قد وقعت في خطأ ، عندما اعتبرت ان سيطرة الانسان عن طريق افكاره ونشاطاته الواعية ، على التأثير في قوانين المجتمع ، وتقديمه أو تأخيره ، فإنها بذلك لم تكن منسجمة مع فكرتها العلمية عن التاريخ ، وهي الحتمية التاريخية ، لأنه مع هذه الحتمية لا معنى للقول ، بأن تلك الافكار والنشاطات الواعية التي تتجمع في سبيل الثورة، هي شيء منفصل عن قوانين المجتمع تؤثر فيه تقديماً أو تأخيراً .

وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن الماركسية لم تستطع أحياناً ، أن تتفهم بوضوح، متطلبات مفهومها العلمي عن التاريخ ومستلزماته .

واما مجانبة الشق الثاني من النقد للقول بالعامل الإقتصادي، للموضوعية . فباعتبار أن الماركسية لا تعني بذلك ، أن العامل الاقتصادي هو الدافع الشعوري لكل أعمال الإنسان . وتعترف بوجود دوافع ايديولوجية مختلفة ، تحرك الانسان ، ولا تمت الى الاقتصاد بصلة ، إلا أنها في الحقيقة تعبيرات سطحية، يستخدمها العامل الإقتصادي، ويحرك بها الناس في الإتجاه التاريخي المحتوم .

وإن كانت بعض شطحات منظري الماركسية[2]، اعتبرت العامل الإقتصادي غاية عامة للنشاط الإنساني ، وليس مجرد محرك من الخلف .

ولا يفوتنا ، عند هذا الغلو بالعامل الاقتصادي لدى هذا

---

(١) كما يبدو ذلك من ستالين . راجع / دور الافكار التقدمية في تطوير المجتمع ص / ٢٢ / ومن بوليتزر أيضاً راجع المادية المثالية في الفلسفة ص / ١٥٢ .

(٢) راجع ضد دوهرنك الجزء / ٢ ص ٧ .

البعض من المنظرين الماركسيين ، إذ نجده يناقض الواقع الذي يمكننا أن نلمسه في كل حين، فكثيراً ما نجد أناساً ممتلئي المعدة ميسوري الحال، ولا يمنعهم امتلاء المعدة ويسر الحال عن القيام بنشاطات مهمة في الحقل الاجتماعي ، لأجل تحقيق مثل أعلى ، أو إشباع نزعة نفسية ؟!!

والآن ، لا بد من استعراض عدة مشاكل، لم توفّق المادية التاريخية الى حلّها أو وضع تفسير لها .

١ ـ تطور القوى المنتجة

لقد تقدّم . أن الماركسية ، تعتبر القوى المنتجة ، هي المحرك الوحيد والحقيقي لأحداث التاريخ ، وان تطور التاريخ انما يتم تبعاً لتطورها .

ولكن ، كيف يتم تطور هذه القوى نفسها ؟

وما هي العوامل الكامنه وراء هذا التطور ؟

ولماذا القوى المنتجة بالذات ، وليست هذه العوامل هي التي تحرك التاريخ الإنساني ؟

لقد تقدم معنا ، مراوغة الماركسية في الإجابة على هذاالسؤال ، بأن ممارسة الانسان لهذه القوى ، تولّد لديه أفكاراً تأملية ، تدفعه الى تطوير قوى الإنتاج .

وتقدم منا أيضاً ، كشف الدافع الذي دفعهم الى مثل هذه المراوغة في الإجابة ، وانه الهروب عن الإلتزام بالمفهوم الميكانيكي للعلة والمعلول ، الذي يفترض استقلال العلة عن معلولها خارجاً ،

وبقاء المعلول سلبياً اتجاه علته ، واللجوء الى طريقة الديالكتيك ، لجعل مفهومهما منسجماً معه .

فتطور الانتاج عندهم ، صورة ديالكتيكية،تعبّر عن حركة تكامل جدلية للقوى المنتجة ، بوصفها تولّد دائماً الأفكار الجديدة ، ثم تعود لتنمو ضمنها وتتكامل بعيداً عن أي سبب خارجي .

وهذا يعني ، ان الأفكار وَمَا شَاكَلَها ، إنما هي وليدة التجربة في علاقة علة ومعلـول ينشأ عن علته ، ثم يتفاعل معها ليزيدها غنى وتكاملاً .

ولكننا بيَّنا، عند دراستنا لنظرية المعرفة في (فلسفتنا) . عقم التجارب الطبيعية ، عن التوصل الى اكثر من تقديمها المواد الخام ، والتصورات الحسية لمضمون التجربة ، وهذه المواد والتصورات تبقى غير ذات قيمة في مجال المعرفة ، لولا وجود الذهن الانساني ، الذي أوتي قدرة على التحليل والإستنتاج ، والمعارف الضرورية ، هذا الذهن ،هو الذي يعالج تلك المواد الخام ، من خلال كل ذلك ، لينتهي الى استصدار احكامه ، واستنتاجاته ، التي كلما تكررت وتكدست ، ازدادت تكاملاً وثراءاً .

من كل ذلك ، يتضح ان قوى الطبيعة المنتجة ، لا يمكن ان تتكامل ذاتياً ، ولذا فلن يكون تطورها ديالكتيكياً ، وانما هي محكومة لعامل أعلى منها درجة في تسلسل التاريخ . . .

وفيما يتعلق بهذه النقطة بالذات ، يمكننا ان نطرح على الماركسية سؤالاً هاماً هو :

كيف نشأت عملية الإنتاج في حياة الانسان ، دون غيره من الكائنات ؟

والحقيقة ، ان الماركسية لم تكلف نفسها عناء الوقوف امام هذا السؤال ؟ .

وهنا نتساءل أيضاً :

ما هو الإنتاج في المفهوم الماركسي ؟

الانتاج عندهم ، عملية يقوم بها عدد من الناس ، لتغيير الطبيعة وجعلها بشكل يوافق حاجاتهم ، ويشبع رغباتهم .

وعملية التغيير هذه ، لا يمكن ان تتم ، ما لم يسبقها شرطان جوهريان :

الأول : الفكر ، فالتغيير لا يمكن ان يتم لأي شيء ، ما لم يسبقه تصور للغاية التي سوف يتمخض عنها ذلك التغيير ، ومن هنا لم يكن التغيير ممكناً للحيوان الأعجم .

الثاني : اللغة ، بوصفها المظهر المادي للفكر ، والمعبّر عنه .

وقد ذكرنا فيما سبق ، ان اللغة ليست نابعة من عملية الإنتاج ، وإنما هي نابعة من شعور الإنسان بالحاجة الى التعبير عن افكاره وفهم أفكار الآخرين ، فاخترع اللغة وسيلة لمثل هذا التفهيم والتفاهم .

وبهذا يكون كل من الفكر واللغة سابقين في الوجود على الإنتاج ، وبدونهما لا يمكن ان يتحقق .

والذي يؤكد هذا ، استقلالية اللغة في تطورها عن الإنتاج وقواه ، وإلا لارتبط تطورها بتطور أشكاله .

ولذا ، لن نجد حتى ستالين يجرؤ على القول ، بأن اللغة الروسية ـ مثلا ـ تغيّرت بعد الثورة الاشتراكية ، الى لغة جديدة .

أو أن الآلة البخارية في انجلترا ، قد جاءت بلغة جديدة للإنجليز ، وهكذا . . .

فاللغة إذن ، نابعة عما هو اعمق وأسبق من كل ممارسة إنتاجية اجتماعية مهما كانت .

٢ ـ الفكر والماركسية

إن أخطر ما زعمته الماركسية ، هو أن الفكر الإنساني ، بجميع أشكاله ، وصوره ، وحالاته في التاريخ ، ليس إلا نتاجاً للعامل الإقتصادي ، والذي تعتبره الماركسية همزة الوصل بين التاريخ الإنساني ، وبين القوى المنتجة .

وقد عرضنا في (فلسفتنا) بنظرة معمقة ، لهذا الزعم الماركسي ، عند دراستنا لنظرية المعرفة .

ولكن ذلك ، لن يمنعنا هنا ، عن دراسته ونقده ، في الحدود التي يتسع لها اختصار البحث .

وهذا النقد ، ينصبُّ الحديث فيه ، على المظاهر الرئيسية في الحياة العقلية وهي : الأفكار الدينية ، والفلسفية ، والعلمية ، والاجتماعية .

وإن كنا سنؤخر الحديث عن الأفكار الإجتماعية الى موضعها المناسب من هذا الكتاب .

وقبل تناول التفاصيل ، نود أن نعلّق على رأي لإنجلز[1] ، حول جهل المفكرين جميعاً ، بالأسباب الحقيقية ، التي خلقت لهم افكارهم،ولم يتح اكتشافها إلا للمادية التاريخية .

حيث يرى ، أن هذا الجهل بالأسباب الحقيقية لأية أيديـولوجية، هو ضرورة ملحة ، لئلا تخرج عن كونها متصفة بالعملية الأيديولوجية .

ومن حقنا هنا ، ان نسأل انجلز :

كيف جاز له وحده ، ان يحطم هذه الضرورة ، عندما قدَّم للبشرية أيديولوجيته ، بالرغم من علمه بأسبابها وبواعثها الحقيقية . . . ؟!

والآن ، نعود الى تفاصيل نقدنا للماركسية،منصبة على المظاهر الرئيسية للحياة العقلية .

أ ـ الدين

كان للدين ، في تكوين العقلية الإنسانية ، على مر التاريخ ، الأثر العظيم ، والدَّور الكبير .

ولكن الماركسية ، من خلال ماديتها التاريخية ، نظرت اليه كنظرتها الى أي أمر آخر ، وفسَّرته تفسيراً مادياً .

حتى أنها لم ترتضِ المقولة المادية ، التي تعزوا نشوء الدين الى جَهـل الانسان الأول بقوانين الطبيعة ، وضعفه البدائي أمام ظواهرها المرعبة .

---

(١) التفسير الإشتراكي للتاريخ ص : ١٢٢ .

ورفض الماركسية لهذه المقولة ، ناشيء من عدم انسجامها مع نظرتها في ربط التاريخ الإنساني بكل مظاهره ، بما في ذلك الدين ، بالوضع الاقتصادي القائم على أساس قوى الإنتاج[1] .

وزعمت الماركسية ، أنها وضعت يدها على المنشأ الحقيقي للدين ، وهو الوضع الإقتصادي للمجتمع ، وان اختلف منظّروها فيما بينهم حول كيفية تفسير ذلك .

فبعضهم يذهب الى القول ، بأن الدين هو الأفيون الذي تسقيه الطبقةالحاكمة المستغِلة ، للطبقة المحكومة المضطهَدة، كي تنسى مطالبها ، وتستسلم الى واقعها السيء .

وهذا المنطق فاسد من وجهين :

الأول : ان الواقع التاريخي ، يشير بصراحة الى ان الدين كان ينشأ دائماً في احضان الفقراء ، والبائسين ، ويشع في نفوسهم ، قبل ان يغمر المجتمع كله .

وهذا الواقع ، ينطبق على المسيحية في بداية انطلاقها ، حيث حمل لواءها رسل فقراء الى أرجاء العالم ، من الذين لم يكن لديهم ما يملكون ، في حين ، حاربها الأباطرة والأثرياء من الطبقات الحاكمة ، وخاصة في الامبراطورية الرومانية .

كما ينطبق هذا على الإسلام ، حيث نجد ان التكتل الإيماني الأول ، وما تلاه ، في مكة ، والمدينة ، في بدايات الدعوة الاسلامية ، والذي احتضن هذه الدعوة ، كان عبارة عن مجموعة بائسين وفقراء ، او ـ على قلة منهم ـ من الطبقة المتوسطة .

---

(١) دور الافكار التقدمية في تطوير المجتمع ص / ٤ للماركسي كونستانيوف .

وبعد ذلك كله ، كيف يمكن ان يكون الدين نتاج الطبقة المستغِلّة الحاكمة ، كوسيلة منها لتخدير الفقراء والمستَغَلّين .

الثاني : إذا صح ما ادعته الماركسية ، من أن الدين نتاج الطبقة الحاكمة المستغِلّة ، فهل كان من مصلحة هذه الطبقة ، أن تجعل من هذاالدين ، أداة فعّالة ، للقضاء على الرأسمال الربوي ، الذي كان يدرّ عليها أرباحاً طائلة في المجتمع المكي ، قبل ان يحرِّمه الإسلام تحريماً قاطعاً ؟!

أو أن تحوّله الى أداة تقضي على الإستغلال والإحتكار والغش ، وغيرها من الأمراض الإقتصادية ، والطمع ، والجشع ، والشح ، وغيرها من الأمراض النفسية ، كما فعل الاسلام ؟!

أو أداة لجعل الفقراء شركاء في اموال الأغنياء ، من خلال ما شرعه الاسلام من احكام مالية في الخمس والزكاة والكفارات والنـذور والصدقات ؟ .

أو أداة لتفتيت الثروات الضخمة ، لئلا تتجمع في أيدٍ قليلة ، تتحكم بها في البلاد والعباد ، كما فعل الإسلام بتشريعه لأحكام الإرث ؟

وفي بعض هذه الأمور ، ما قد ينطبق على المسيحية ، التي تنقل قول المسيح (ع) :

« من أراد ان يكون فيكم عظيماً ، فليكن لكم خادماً . وإنه أيسر أن يدخل الجمل في ثقب إبرة ،من أن يدخل غني في ملكوت الله . . . »

في حين نجد بعضاً آخر من منظّري الماركسية ، يذهبون في تفسير نشوء الدين بالعامل الاقتصادي الى القول ، بأن الدين نابع من اعماق اليأس والبؤس ، اللذين يملآن نفوس الطبقة المضطَهَدَة، فالمضطَهَدون هم الذين ينسجون لأنفسهم الدين الذي يجدون فيه السلوة،ويستشعرون في ظله الأمل .

فالدين ـ عند هذا البعض ـ ايديولوجية البائسين والمضطَهَدين ، ولبس من صنع الحاكمين ؟!

وهذه الدعوى فاسدة أيضاً .

أولاً : ان فكرة الدين بأشكال شتى ، نشأت في اقدم حُقَبِ التاريخ لدى المجتمعات البدائية التي ـ حتى في المنطق الماركسي ـ كانت تعيش حالة شيوعية لا طبقية ، في زمن لم يكن فيه للطبقات أي وجود ، وبالتالي ، لم يكن اي مبرر لصراع ينتهي بوجود طبقتي مضطهِدِين ومضطَهَدين ، حتى يمكن للماركسية تفسير تلك الأشكال الدينية تفسيراً طبقياً .

ثانياً : اذا كان الدين ـ كما تـدَّعي الماركسية ـ ايديولوجية المضطَهَدين ، النابعة من واقعهم السيء ، وظروفهم الإقتصادية ، فكيف يمكن ان نفسِّر وجود العقيدة الدينية ، منفصلة عن الواقع السيء ، وظروف الاضطهاد الإقتصادي ؟

وكيف امكن لغير المضطَهَدين ، أن يتقبلوا من الطبقةالمضطَهَدة

ايديولوجيتها ، التي نبعت من واقعها الإقتصادي ، ودينها الذي تبشّر به . . . ؟!

ان ذلك ـ في الحقيقة ـ يبرهن بوضوح ، على ان الفكرة الدينية عنداولئك الأشخاص، لم تكن تعبيراً عن بؤسهم ، وتنفيساً عن شقائهم ، وبالتالي لم تكن انعكاساً لظروفهم الإقتصادية ، وإنما كانت عقيدة تجاوبت مع شروطهم النفسية ، والعقلية ، فآمنوا بها على أساس فكري . . .

وهذا ، يهدم ركناً اساسياً في الفكرة الماركسية ، التي تعتبر ان الفكر الإنساني وليد الظروف الإقتصادية .

والغريب ، ان الماركسية ، لم تقتصر في تفسيرها المادي هذا ، على أصل نشوء الدين .

بل نجدها توغل في تفسيرها المادي ، ليشمل تطوره أيضاً ، فتفسِّر هذا التطور ، تفسيراً اقتصادياً .

وذلك بربطها بين تطور الظروف الإقتصادية لأي مجتمع ، وبين تطور الدين الذي اعتنق .

ومن هنا ، ذهبت الماركسية الى القول ، بأن المجتمع القومي ، عبد آلهةً اعتبرها آلهة قومية ، وعندما خرج ذلك المجتمع من حدود قوميته ، الى صيغة عالمية ، اخترع إلّهاً يتناسب مع هذه الصيغة الجديدة ، وجعل منه إلّهاً علمـياً، كما حصل بالنسبة للأمبراطورية الرومانية مثلاً ، حيث تحوّلت في هذه المرحلة ، عن عبادة آلهتها القومية ، الى اعتناق المسيحية .

والحقيقة ، ان ادعاء الماركسية هذا ، لو كان صحيحاً ، لكان من المفروض ان تنشأ المسيحية في أحضان الأمبراطورية الرومانية ، لأنها هي نقطة التمركز السياسي ، مع اننا نجد ان المسيحية نشأت في أحضان شعب يهودي مضطهَد من قِبَلِ الرومان المستعمِرين له .

ومن الواضح ، ان ظروف هذا الشعب المادية والإقتصادية ، لم تكن لتسمح بنشوء مثل هذا الدين العالمي، حتى في ضوء المنطق الماركسي نفسه .

ومما يكشف زيف ادّعاء الماركسية في هذا الخصوص ، الدينُ الإسلامي نفسه ، حيث وجدناه قد نشأ في الجزيرة العربية ، وليست ثمة أية دولة عالمية ، بل ولا حتى قومية ، إذ كان لكل قبيلة عربية إلّه تعبده ، مع أن الاسلام هو دين عالمي .

وهنا نسأل :

إذا كانت الألهة الدينية ، تتطور من آلهة قومية الى إلّه عالمي ، تبعاً للحاجات الإقتصادية ، والأوضاع السياسية ، فكيف طفر العرب من عبادة آلهة قبلية كانوا يصنعونها بأيديهم ، الى عبادة إلّه عالمي ، دانوا له بأصفى درجات التجريد ، والتنزيه ، واعظم صور الخضوع .

ب ـ الفلسفة

والفلسفة ـ أيضاً ـ في المنطق الماركسي ، نتاج للأوضاع الإقتصادية ، قال كونستانيوف :

« إن الأفكار الإجتماعية والسياسية والحقوقية والفنية والفلسفية ،

هي انعكاس للشروط المادية في الحياة الإجتماعية . . . »[1] .

ونحن ، وإن كنا لا ننكر الصلة بين الفكر والأوضاع الإقتصادية التي يعيشها المفكرون ، ونؤمن بأن لكل عملية ايديولوجية ، اسبابها وشروطها ، إذعاناً لمبدأ العلية .

إلا أن ما ننكره على الماركسية ، هو إصرارها على حصر أسباب أية عملية ايديولوجية في شيء وحيد في نظرها ، هو الظروف المادية والاقتصادية .

فلا دخل عندها ، لأية شروط عقلية ونفسية ، في العملية الفكرية .

وتطبيق هذا الموقف الماركسي على الحقل الفلسفي ، تشرحه عدة نصوص ، تختلف فيما بينها ، حول كيفية تفسير الفلسفة .

فبينما نجد بعضها ، يفسر الفلسفة بحالة القوى المنتجة ، نجد اخرى تفسرها بمستوى العلوم الطبيعية ، وثالثة تعتبرها ظاهرة طبقية تفرزها ظروف التركيب الطبقي في المجتمع .

١ ـ الفلسفة وقوى الانتاج

أما فيما يتعلق بتفسير الفلسفة بحالة القوى المنتجة[2] . يدعي اصحاب هذا التفسير، أن أدوات الإنتاج كانت تتطور، فتقذف الى العقل الفلسفي مفاهيم التطور ، التي قضت على النظرة الفلسفية الجامدة الى الكون ، وحوّلتها الى نظرة ثورية تتناسب مع تطور تلك الأدوات .

---

(١) دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع ص / ٨ .

(٢) انظر المادية الديالكتيكية ص / ٤٠ .

وهذا الفريق ، قد اعترف صراحة ، بأن أدوات الإنتاج ، بدأت تطورها الثوري ، في أواخر القرن الثامن عشر ، أي بعد اختراع الآلة البخارية ، في حين أن مفهوم التطور، على أساس مادي ، وهوالتطور الذاتي للمادة ، كان قد سبق هذا التاريخ على يد (ديدرو) في النصف الأول من القرن الثامن عشر .

وهنا نتساءل : كيف تفسر الماركسية وجود هذا المفهوم الفلسفي للتطور، في وقت لم تكن لأدوات الإنتاج بعد ، أية انقلابات ثورية . . . ؟!

ولو سلّمنا بوجود بدايات تغيير في هذه الأدوات ، فإنها لا تعدو ان تكون مهيِّئات لقبول فكرة التطور الفلسفي ، لا أنها سبب حتمي وحيد ، لا يأذن له بالتقدم أو التأخر .

بل كيف تفسّر الماركسية ، وجود المفهوم الفلسفي للتطور، بما لا يختلف عن مفهوم التطور في عصر الإنتاج الرأسمالي ، قبل الميلاد بستة قرون ، على يد (أنكسمندر) الذي نادى بالتطور في الكائنات الحية .

أو قبل الميلاد بخمسة قرون ، على يد (هرقليطس) ، الذي نادى بالتطور في الكون ، على أساس ديالكتيكي ، حيث اعتبر ان حقيقة الكون هي التغيّر بحركة أبدية ، والحركة تَناقض، لأن الشيء المتحرك موجود وغير موجود في آن واحد .

إن فلسفة (هرقليطس) هذه ، تدل بوضوح ، على خطأ الفكرة الماركسية ، التي تفسر الفلسفة وتطورها، على أساس قوى الإنتاج وتطورها .

خاصة ، إذا التفتنا الى أن (هرقليطس) هذا ، كان متخلفاً حتى عن المكتشفات الطبيعية في عصره ، ولذا كان يقول : بأن قطر الشمس قدم واحد كما تبدو لِلْرَّائي ، ويفسر غروبها بانطفائها بالماء . !؟

وبين أيدينا صدر الدين الشيرازي ، في مطلع القرن السابع عشر ، الذي اتحف الفلسفة بنظرية الحركة الجوهرية في الطبيعة ، والتطور المستمر في جوهر الكون على أسس تجريدية ، في زمن كانت فيه وسائل الإنتاج ، جامدة ميته ، والحياة الإجتماعية ساكنة ثابتة .

فأين العلاقة إذن ، بين قوى الإنتاج وتطورها ، وبين المفاهيم الفلسفية وقفزاتها الثورية ؟!!

وإذا صح ما تزعمه الماركسية من ارتباط سببي ضروري ، بين قوى الانتاج وتطورها ، والمفاهيم الفلسفية وتطورها ، لكان من المحتّم أن تنبع الاتجاهات التقدمية في الفلسفة ، وأن تولد الثورات الفلسفية الكبرى ، في ارقى المجتمعات من الناحية الإقتصادية ، واكثرها تصنيعاً .

فهل ـ يا ترى ـ تنسجم هذه النتيجة مع الواقع التاريخي للفلسفة . . . ؟!

ولنأخذ حالة أوروبا ـ مثلا ـ .

لقد كان الوضع الاجتماعي في انجلترا ، بشروطه الاقتصادية والسياسية ، أعلى درجة في سلّم التطور التاريخي ، الذي تؤمن به الماركسية ، مما كان عليه في ألمانيا وفرنسا . حيث بدأت ثورتها التحررية

في اوائل القرن الثالث عشر ، وفي منتصف القرن السابع عشر ، وبقيادة كرومويل بدأت ثورتها الكبرى .

بينما لم تتهيأ ظروف الثورة الحاسمة في فرنسا ، قبل أواخر القرن الثامن عشر ، وفي المانيا إلا اواسط القرن التاسع عشر .

ومن حقنا هنا أن نسأل الماركسيين، بعد أن ادّعوا أن المادية الجدلية التي أتحفوا العالم بها ، هي اعظم قفزة تقدمية في المجال الفلسفي ، أين وُلِدت وشبَّت ؟ وفي أي مجتمع من المجتمعات الأوروبية ، اندلَعَتْ شرارتها ، ثم امتدت عاصفتها ؟

إذا كان المنطق الماركسي صحيحاً ، من ان الاتجاهات التقدمية في الفلسفة ، وتولّد الثورات الفلسفية الكبرى في أرقى المجتمعات من الناحية الإقتصادية ، فيكون نصيب كل مجتمع من الفلسفة الثورية التقدمية بمقدار حظه من التطور الإقتصادي ، فمن المفروض ان تولد فلسفة المادية الجدلية وتتطور في انجلترا ام الدنيا في عالم الإقتصاد آنذاك ، ورائدتها في الثورة السياسية . . .

لقد زعم كارل ماركس ذلك[١] . حيث ذهب الى القول ، بأنها وُلِدَت في انجلترا ، على يد فرنسيس بيكون ، والإسميين الإنجليز .

ولكن الكل يعلم ، بأن بيكون ، كان غارقاً في المثالية ، تلك الطريقة الفلسفية ، التي ترفض التفسير المادي البحت للعالم . وكل ما فعله غير ذلك ، أنه شجّع الطريقة التجريبية في البحث .

وأما الإسميون الإنجليز ، فهم ، وإن كانوا يمثلون لوناً فكرياً من الإعداد للمادية ، إلا أن الإسمية الفرنسية كانت سابقة عليهم في

---

(١) التفسير الاشتراكي للتاريخ ص ٧٦ .

هذا المضمار ، في مطلع القرن الرابع عشر ، على يد (دوران دي سان بورسان) و (بيرأوريول) .

بل إن الإسمية كفلسفة ، برزت قبل هذا التاريخ في فرنسا أيضاً ، لا في إنجلترا ، على يد الرُّشدية اللاتينية ، في القرن الثالث عشر . . .

والشيء الواضح ، الذي حاول كارل ماركس تجاهله ، هو أن الاتجاه المادي ، في شكله الصريح ، أثار اكبر عاصفة مادية ، على المسرح الفلسفي في فرنسا ، في وقت كانت انجلترا غارقة في فلسفتها المثالية ، على يد باركلي ، وهيوم ، وغيرهما من ائمة هذا النوع من الفلسفة .

وبهذا يتضح ، ان الصحيح ، هو عكس ما تزعمه الماركسية ، فأكثر الفلسفات رجعية في نظرها ، وهي المثالية ، تزدهر في أرقى المجتمعات اقتصادياً ، بينما تزدهر أكثر الفلسفات تقدماً في نظرها أيضاً ، وهي المادية ، في مجتمعات متخلفة إقتصادياً واجتماعياً .

وهذا يكشف ، عن ان لا علاقة حتمية ، بين المفاهيم الفلسفية للمجتمع ، والوضع الإقتصادي للقوى المنتجة .

٢ ـ الفلسفة والعُلوم الطبيعية

أما التفسير الماركسي للفلسفة بمستوى العلوم الطبيعية ، فتتوقف دراسته على تحديد مفهوم العلم ، ومفهوم الفلسفة ، والأسس التي يرتكز عليها التفسيران .

وهذا ما بحثناه في (فلسفتنا) ، وإن كنا نودّ هنا أن نشير بإيجاز ، إلى شكنا في التبعية المفروضة من قِبَل الماركسيين على الفلسفة،

للعلوم الطبيعية .

واكبر شاهد على مصداقية هذا الشك ، هو ان العلم في بعض الأحيان يتبع الفلسفة دون العكس ، كما في تفسير ديمقراطيس الذري للكون ، حيث قامت على أساسه فيما بعد ، عدة مدارس فلسفية ، وبقي هذا التفسير الذري ، يحمل الطابع الفلسفي ، الى أوائل القرن التاسع عشر ، حيث حاول (دالتن) ان يدخله الحقل العلمي ، في تفسير النِّسب الثابتة في الكيمياء .

٣ ـ الفلسفة والطابع الطبقي

وأما ما ادَّعته الماركسية ، من أن الفلسفة تعبير عقلي رفيع عن مصالح طبقة معينة ، كما يصرح به موريس كونفورت[١] .

وتفصِّل الماركسية في هذا المجال ، فتجعل الفلسفة المثالية ، باعتبارها فلسفة محافظة ، فلسفةَ الطبقات الحاكمة ، تتوسل بها لإبقاء القديم على قِدَمه .

بينما الفلسفة المادية ، هي فلسفة الطبقات المضطَهَدَة ، تقف الى جانبها ، وتسند الحكم الديمقراطي ، والقيم الشعبية[٢] .

وتبرِّرُ الماركسية موقفها هذا ، من تصنيف الفلسفة ، بأن المثالية ، أو الميتافيزيقا ، لمّا آمنت بأن الحقيقة العليا في الوجود وهي الله ، مطلقة وثابتة ، كان من اللازم أن تؤمن أيضاً ، بأنّ الحكومة ،

---

(١) راجع المادية الديالكتيكية ص / ٣٢ .

(٢) راجع دراسات في الاجتماع ص / ٨١ .

والأوضاع الإقتصادية والسياسية في المجتمع ، ثابتة ومطلقة لا يجوز تغييرها .

ولا بد من التنبيه هنا ، على ان الماركسية وقعت في الخلط بين نظرية المعرفة في المجال الكوني ، والمعرفة في المجالين الأخلاقي والاجتماعي .

ومن الواضح ، ان لا ملازمة بين الأمرين ، فالتزام الميتافيزيقا بحقائق مطلقة في المجال الكوني ، لا يعني التزامها بذلك على الصعيدين السياسي والإجتماعي .

ولذا ، نجد أرسطو ، وهو أبو الميتافيزيقا ، الفلسفية ، يؤمن بالنسبية على الصعيد السياسي ، ويقرر أن الحكومة الصالحة ، تختلف باختلاف الظروف ، مع تقريره الحقائق المطلقة في المجال الكوني .

وهنا ، لا بد من إلقاء نظرة لنرى ، هل يصدّق التاريخ المزاعم الماركسية ، عن العلاقة بين الفلسفة والطابع الطبقي .؟

ولنأخذ مثالين : هرقليطس، من الفلاسفة القدامى ، وهوبز من الفلاسفة المحدثين .

أما هرقليطس ، فهو أبعد إنسان عن الروح الشعبية ، التي تقررها الماركسية في جوهر الفلسفة المادية .

إذ كان من أسرة أرستقراطية ، وكان حاكماً لمدينته ، وكان دائماً يعبّر عن نزعته الأرستقراطية هذه ، بترفّعه عن الشعب ، واستهانته به ، حتى لَيَصِفه بقوله : « كلاب تنبح كل من لا تعرفه » ؟

في حين نجد أبا الفلسفة المثالية ، أفلاطون ، يدعو الى فكرة

ثورية ، تتجسد في نظام شيوعي ، مطلق ، كما أثبته في جمهوريته .

وَهوبز، حامل لواء الفلسفة المادية في مطلع عصر النهضة ، لم يكن احسن حالاً من هرقليطس ، حيث كان مربياً لأحد أمراء الأسرة المالكة في انجلترا . وكان معارضاً عنيداً للثورة الإنجليزية الكبرى بقيادة كروميل ، مما اضطره الى الالتجاء الى فرنسا ، ووضع هناك كتابه (التنين) . والذي اكد فيه على ضرورة سلب الشعب حريته ، وإقامة الملكية على أساس مطلق !؟

وفي نفس الوقت ، كانت المثالية على يد (اسبينوزا) وغيره ، تدعو الى الحكم الديمقراطي ، والثورة على السلطة .!؟

فأي الفلسفتين ، كانت تسير في ركاب الإستبداد : المثالية او المادية . . .؟!

بقي أن نذكر ، أن ربط الفلسفة بالطابع الطبقي . في المنطق الماركسي ، يقضي على أية نزعة موضوعية ، لبحث أية مسألة من مسائل الفكر الإنساني .

وذلك لأن التفكير من خلال هذاالموقف الماركسي،يغدو كله ذا لون حزبي صارخ . كما هو حاصل فعلاً للفلسفة الماركسية وتفكيرها .

ولذا ، نجدها تكرر دائماً ، ان النزعة الموضوعية في البحث ، ليست الا اسطورة بورجوازية يجب القضاء عليها ، كما صرح بذلك الكاتب الماركسي (تشاغين)[1] .

---

(١) راجع : الروح الحزبية في الفلسفة والعلوم ص / ٧٩ ـ ٨٢ .

وكذلك لينين ، حيث يقول :

« إن المادية تفرض الموقف الحزبي ، لأنها في تقدير كل حادث تجبر على الانحياز صراحة ، ودون مواربة ، الى وجهة نظر فئة اجتماعية معينة . . . »[1] .

ومن هذاا المنطلق ، لاقى كتاب (الكسندروف) في تاريخ الفلسفة الغربية ، نقداً قاسياً ، من قِبَلِ منظّر ماركسي هو (جدانوف)[2] ، لا لشيء ، إلا لأن صاحب هذا الكتاب ، دعاالى التساهل ، والنزعة الموضوعية في البحث ، من قِبَلِ مؤسسي الأنظمة الفلسفية المختلفة ، حتى تلك المتناقضة فيما بينها ؟!

وعلى ضوء ما ذكرناه ، لا بد وان نتساءل : ماذا تقصد الماركسية ، من التشديد على الموقف الحزبي ؟

إن كانت تقصد ، ان من الضروري للفلاسفة الماركسيين ، ان يجعلوا مصلحة الطبقة العاملة ، هي المعيار فيما يقبلون ، او يرفضون من آراء ، من دون اعتبار لبراهين وأدلة الخصم ، فمعنى هذا ، أنها تنتزع من نفوسنا الثقة بأقوالها ، وتجعلنا نشك في كل رأي تبديه .

وأما إذا كانت تعني بالموقف الحزبي ، تقرير واقع قائم ، هو ان كل باحث ، لا يمكنه خلال بحثه ، ان يتجرد عن وصفه الطبقي ، مهما حاول اصطناع النزعة الموضوعية ، فإن الماركسية بذلك ، تعتنق النسبية الذاتية ، التي تعني ان الحقيقة ليست مطابقة الفكرة للواقع

---

(١) حول تاريخ تطور الفلسفة ص / ٢١ .

(٢) راجع : حول تاريخ تطور الفلسفة ص/ ١٨ .

الموضوعي ، وانما مطابقة الفكرة لشروط الفرد الخاصة ، عضوياً ونفسياً ، وهذا هو معنى نسبيتها ، انها تختلف من فرد لآخر .

ولطالما حاربت الماركسية هذا النوع من النسبية ، مع التزامها جانب النسبية الموضوعية ، التي تعني ، ان الحقيقة ، هي مطابقة الفكرة للواقع الموضوعي ، وحيث إن هذا الواقع متطور ، فالحقيقة التي تعكسه متطورة أيضاً .

ويترتب على ذلك ، أن الماركسية حين تقدم لنا مفهومها عن الكون والمجتمع ، فإنها لا تستطيع ان تزعم لهذا المفهوم ، القدرة على تصوير الواقع .

بل كل ما تستطيعه هو القول : بأن هذا المفهوم ، يعكس ما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة ، من جوانب الواقع .

وبهذا ، تتناقض الماركسية ، حتى مع مبدأها في النسبية الموضوعية .

لأن الحقيقة هنا ، انقلبت نسبية طبقية ، تختلف باختلاف الطبقات ومصالحها .

وما دامت الماركسية لا تأذن للتفكير بتجاوز حدود المصالح الطبقية ، بقطع النظر عن خطأِ الأفكار وصوابها ، فالنتيجة شك مرير في كل الحقائق الفلسفية . . .

ج ـ العلم

لن نسمع من الماركسية في الحقل العلمي ، إلا نفس النغمة التي كانت ترددها في كل حقل .

فالعلوم الطبيعية ـ عندها ـ تنمو طبقاً لظروف الحاجات المادية ، التي تتولد عن الوضع الاقتصادي ، الذي هو نتاج القوى المنتجة ، وتطوره رهن بتطورها .

فالعلوم الطبيعية في كل مرحلة من مراحل التاريخ ، تتكيف وفق أساليب الانتاج المعتمدة فيها .

فأكتشاف العلم للقوة البخارية في أواخر القرن الثامن عشر ، مثلاً ، كان وليد الظروف الاقتصادية ، وحاجة الإنتاج الرأسمالي الى قوة محركة ضخمة ، وهكذا .

ومن هنا ، نجد (روجيه غارودي)[1] ، يقرر ، أن المستوى التكنيكي للقوى المنتجة ، كلما تطورت ، كلما وضعت أمام العلم قضايا تحتم عليه بحثها ، فيتطور ويتكامل . كما أنها عندئذٍ ، تهيء للعلم ادوات البحث التي يستخدمها .

ومن هذا المنطلق ، يفسّر لنا ، كيف أن ثلاثة من العلماء ، توصلوا ، في أوقات متقاربة ، الى اكتشاف قانون التعادل بين الحرارة والعمل، وهم : (جول) في انجلترا . و (كارنو) في فرنسا ، و (ماير) في المانيا .

وما ذلك في نظره ، إلا لأن القوة الدافعة لهم وهي قوى الإنتاج ، قد وُجدت في وقت واحد .

ويمكن ان نلخص ملاحظاتنا على التفسير الماركسي للعلم في عدة نقاط :

---

(١) الروح الحزبية في الفلسفة والعلوم ص / ١١ ـ ١٢ .

١ ـ إذا استثنينا العصر الحديث ، نجد أن هنالك تقارباً كبيراً بين المجتمعات التي وُجِدت ، من حيث وسائل الانتاج وأساليبه . فالقاعدة واحدة ، ومع ذلك ، نجد اختلافاً كبيراً بين هذه المجتمعات ، من حيث مستوياتها العلمية

فما هو تفسير الماركسية لمثل هذا الإختلاف،إذا كان ما تدّعيه من أن المستوى العلمي ، لأية مرحلة تاريخية ، تابع لشكل الإنتاج وأدواته صحيحاً ؟

ولماذ ازدهرت في المجتمعات الاسلامية ، الحركة العلمية في القرون الوسطى ، في حين كانت أوروبا تغرق في ظلمات الجهل ، مع أن القاعدة الرئيسية التي تصنع التاريخ الإنساني ، بما فيه الجانب العلمي ، في نظر الماركسية ، وهي ادوات الانتاج ، واساليبه واحدة عند الطرفين ؟

بل كيف استطاعت الصين ، اختراع الطباعة ولم تتوصل اليها سائر المجتمعات ، الا عن طريقها ؟

فهل كانت القاعدة الإقتصادية التي قامت عليها الصين القديمة ، تختلف في جوهرها عن قاعدة المجتمعات الأخرى ؟!

٢ ـ ان الحاجات المادية ، ليست هي التفسير الاساسي الوحيد لتاريخ العلم وتطوراته ، فإن كثيراً من هذه الحاجات ، التي وُجدت في حياة الناس الوف السنين ، لم تظفر من الجهود العلمية ، طيلة تلك المدة بمكسب

فاختراع النظارات مثلاً في القرن الثالث عشر ، هل كان وليد

حاجة جديدة ، نبعت عن الواقع الإقتصادي والمادي للمجتمع ؟!

بالطبع لا ، فحاجة الناس الى النظارات قديمة قِدَمَ الإنسان .

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، فهذا الإختراع ، إنما كان وليد عوامل فكرية ، عند وصولها الى درجة معينة من تطورها تفتقت عنه .

ولو كان بإمكان الحاجة المنبثقة من الظروف الإقتصادية . أن تفسر العلم ، فكيف يمكننا أن نفهم اكتشاف أوروبا لقدرة المغناطيس ، على تعيين الإتجاه في القرن الثالث عشر أيضاً ، مع أن الطريق البحري كان هو الطريق الرئيسي للتجارة عندهم طيلة قرون ، ولم تشفع لهم هذه الحاجة النابعة من واقعهم الإقتصادي ، باكتشاف ذلك !!

بل إن العلم ، قد يسبق الحاجة الإجتماعية،كما في القوة المحركة البخارية ، والتي تدّعي الماركسية انها من حاجات المجتمع الرأسمالي .

مع أن العلم اكتشفها قبل ان تظهر الرأسمالية الصناعية على مسرح التاريخ بعشرة قرون[1] .

وهذا يؤكد ، بأن الحركة العلمية نفسها ، حركة أصيلة ، لها شروطها السيكولوجية ، وتاريخها الخاص .

وليست كما تدّعي الماركسية ، تعبيراً عن الحاجة الإجتماعية ، أو وليدة لظروف اقتصادية .

---

(١) الروح الحزبية في الفلسفة والعلوم ص / ١٢ .

٣ ـ والماركسية ، حين تحاول ان تربط ركب العلم بوسائل الإنتاج ، وما تفرزه من مشاكل ، تقع بذلك في خلط بين العلوم النظرية ، والفنون العملية .

فالفنون العملية الصناعية ، التي نبعت من خلال التجارب والخبرات التي حصل عليها رجال الأعمال ، أثناء ممارستهم لها ، فسخروها لحساب القوى المنتجة ، وغدا نموها تبعاً لنموها .

واما العلوم النظرية ، وتطورها ، فهي سابقة على الفنون العملية ، بحوالي القرنين من الزمان، فالعالم (لا فوازيه) ، عندما قام بالثورة العلمية في الكيمياء ، لم يستفد منها الفنانون العمليون، الا في نهاية القرن الثامن عشر .

وهذا الإنفصال بين الخطين ، العملي والنظري في التفكير العلمي ، يعني أن للعلم تاريخه الفكري ، وليس وليد حاجات الإنتاج المتجددة ، واستجابَة لمستلزماتها الفنية فقط .

وأما ما قرره (غارودي) كما تقدم ، من أن وحدة الظروف التكنيكية لوسائل الإنتاج ، هي السبب في توصل عدة علماء في أوقات متقاربة ، الى اكتشاف علمي واحد ، من خلال دفعها لهم الى التفكير في حل قضاياها المطروحة ، فهو غير سليم .

إذ يمكن تفسير اكتشافهم الموحَّد هذا ، بتشابههم في الخبرة ، والشروط الفكرية والنفسية .

وإلا ، فكيف تفسِّر الماركسية ، وصول ثلاثة من أقطاب الإقتصاد ، في نفس الفترة من أواخر القرن التاسع عشر ، الى وضع

النظرية الحدِّية التي تفسر القيمة التبادلية ، وهي قديمة جدا في حياة المجتمع الإنساني ؟

مع العلم ، أن لا ربط بين قوى الانتاج ، وتطورها ، ومشاكلها ، وبين المحتوى العلمي لهذه النظرية . . .

التفسير ، يكمن فقط ، فيما ذكرناه ، من تشابه هؤلاء العلماء (كارل منجر) النمساوي ، و (فالراس) السويسري ، و (جيفونز) الإنجليزي ، في الشروط الفكرية ، والقدرة التحليلية .

٤ ـ وأما ما زعمته الماركسية ، من تبعية العلوم الطبيعية لتطور القوى المنتجة ، من خلال ما يقدمه لها من أدوات للتجربة والإختبار ، فهي علاقة مقلوبة .

لأن هذه الأدوات ، ليست إلا نتاجاً للعلم . ومن هنا ، كان المجهر في القرن الثامن عشر ، ثورة في وسائل الإنتاج .

هذا من جهة .

ومن جهة ثانية ، فإن قصة العلم ، لا تنحصر كلها في الأدوات ، فما اكثر الحقائق التي كانت وسائل اكتشافها متوفرة ، ولكنها بقيت مستورة الى أن توفر لها المستوى التكاملي للفكر العلمي ، فكشف الغطاء عنها .

كاكتشاف (تورتشيلي) فكرة الضغط الجوي ، بواسطة ملاحظته أن مضخة المياه ، لا ترفع المياه الى اكثر من ٣٤ قدماً .

ومن الواضح ، أن هذه الظاهرة ، كانت معروفة قبل قرون ،

فجاء (تورتشيلي) وفسَّرها على أساس تجربة الزئبق ، باعتباره اثقَل من الماء ، وسرعان ما تأكد من هذه النتيجة وصحتها ، وأقام عن طريقها الدليل العلمي على وجود الضغط الجوي ، الأمر الذي قام على أساسه عدد عظيم من الكشوف والإختراعات .

وهنا نتساءل :

لماذا وُجِد هذا الكشف العلمي في القرن السابع عشر ، ولم يوجد قبله ؟!

مع أن حاجة الإنسان الى الإستفادة من قوى الضغط الجوي موجودة منذ القِدم ، وهذه الظاهرة ايضاً موجودة منذ وجود المضخات المائية ؟

يبقى التفسير الوحيد لذلك ، في الشروط النفسية والفكرية الخاصة ، والتي تكاملت عند (تورتشيلي) ، بشكل لم تصل الى مستواه عند غيره من العلماء .

وبهذا فقط ، دون غيره ، من قوى الانتاج ، والأوضاع الإقتصادية ، يُفَسَّر العلم وتطوره ، وتكامله . . .

٣ ـ الطبقية الماركسية

وانطلاقاً من طريقتها ، في دمج الدراسة الإجتماعية والإقتصادية ، ذهبت الماركسية الى اعتبار الظاهرة الإجتماعية تعبيراً عن القيم الإقتصادية السائدة .

ومن هنا ، رأت أن أساس ظهور أية طبقة إجتماعية ، هو

العامل الإقتصادي ، وأن السبب التاريخي لظهور الطبقات في المجتمع ، هو وجود فئة تملك وسائل الإنتاج ، وفئة لا تملك شيئاً .

وهكذا ، حلّلت الماركسية ببراعة ، المدلولات الإجتماعية كلها تحليلاً إقتصادياً .

ولكن الماركسية بهذا التحليل ـ على براعته ـ قد ابتعدت كثيراً ، عن المنطق الواقعي للتاريخ ، كما هو ، لا كما يحلو لها أن تزوّره هي، فتدّعي ان الأساس الواقعي للتاريخ من حيث التركيب الطبقي ، هو ملكية وسائل الإنتاج ، أو عدم ملكيتها .

إن المنطق الواقعي للتاريخ ، يؤكد ان أوضاع الطبقات ، هيء الاساس في الاوضاع الاقتصادية التي تتميز بها تلك الطبقات ، وليس العكس .

وقد فات الماركسية ، أن التركيب الطبقي ، للطبقة الرفيعة الحاكمة ، إذا كان نتاجاً للوضع الإقتصادي ، فلا بد لها أولاً ، من إيجاد هذه الملكية ، ولا طريق لديها للحصول عليها ، إلا النشاط في ميادين العمل .

وهذه أغرب نتيجة تمخّض عنها التحليل الماركسي . وهو إن كان ينطبق ، فإنما ينطبق على المجتمع الرأسمالي فقط ، في ظرف تكوّنه .

واما في الظروف التاريخية الأخرى ، فلم يكن النشاط العملي ، هو الأساس في تكوّن الطبقات بل العكس هو الصحيح .

فان الوضع الطبقي في تلك الظروف التاريخية ، كان أساساً

لظهور حالة الملكية ، وليس نتاجاً لها .

وإلا ، فكيف تفسّر الماركسية ، الحدود التي كانت تفصل بين طبقة الأشراف في المجتمع الروماني ، حيث امتازت بسلطات سياسية خاصة ، وبين طبقة رجال الأعمال ، في وقت لم تكن فيه هذه الطبقة الأخيرة لتقلّ ملكية وثراءاً عن تلك ؟!

وكيف تفسر وجود طرقة (الساموراي) في المجتمع الياباني القديم ، والتي كانت تأتي في السلّم الإجتماعي مباشرة ، بعد طبقة أمراء الإقطاع ، في حين لم تكن تملك غير خبرتها الخاصة في حمل السيف ، وفنون الفروسية ؟!

بل كيف تفسّر قيام التنظيم الطبقي في المجتمع الهندي القديم ، حيث وجدنا طبقة (الكشاترية) ، التي لا تملك إلا ما تملكه طبقة الساموراي اليابانية ، من الفنون العسكرية . وطبقة (البراهمة) التي حكمت على أساس ديني ، بينما بقيت الطبقات الأخرى ، بما فيها تلك التي تمتلك رؤوس الأموال ، محكومة لهاتين الطبقتين ، اللتين لا تملكان شيئاً على صعيد اقتصادي ؟!

فلماذا لم تشفع للصناع والتجار هؤلاء ، ملكيتُهم لوسائل الإنتاج ، ورؤوس الأموال ، كي يرتقوا الى مصاف الطبقات الحاكمة ، أو يدانوها فيما تمسك من سلطات سياسية ودينية . . . ؟!

واخيراً ، كيف تفسّر الماركسية ، قيام الطبقة الإقطاعية في اوروبا الغربية ، نتيجة للفتح الجرماني . ؟

فالكل يعلم ـ بمن فيهم إنجلز ـ ان الطبقة الحاكمة ، التي

تكونت من القواد الفاتحين ، لم تتكون نتيجه ملكياتهم الإقطاعيه ، بل تكوّنت ملكياتهم الإقطاعية ، نتيجة مراكزهم السلطوية ، التي احتلوها من خلال امتيازاتهم السياسية والعسكرية .

وعلى هذا ، فملكيتهم أثر لطبقتهم ، وليست عاملاً مؤثراً في حصولهم عليها .

قد تحاول الماركسية ، بهذا الصدد، الدفاع عن مفهومها في الطبقية ، عن طريق القول بالتأثير المتبادل بين العامل الإقتصادي ، وشتى العوامل الإجتماعية الأخرى .

وبذلك ، تكون قد نسفت ماديتها التاريخية ، التي تعتبر العامل الاقتصادي ، هو السبب المؤثر الوحيد في حركة التاريخ الإنساني .

ومن كل ما تقدم ، يبدو خطأ الماركسية ، لا في تفسير الطبقية بالوضع الإقتصادي وحده ، بل أيضاً ، في اعطاء الطبقة مفهوماً اقتصادياً ، لأننا إذا أخذنا بمفهوم الماركسية للطبقة القائل : إن الجماعة التي تعيش على عملها فقط ، طبقة واحدة ، والجماعة التي تعيش على ملكية وسائل الإنتاج هي طبقة أخرى ، ولم نُدْخِل اي عنصر غير أقتصادي في هذا المفهوم ، لكان معنى ذلك ، أننا أدرجنا كبار الأطباء الإختصاصيين ، والمهندسين ، وغيرهم من ذوي المهن الحرة ، في نفس الطبقة التي تضم عمال المناجم ، وأجَرَاءَ الزراعة ، والصناعة ، لأنهم جميعاً ، يعيشون على الأجور .

ومعنى ذلك ، وفقاً للصراع الطبقي الماركسي ، فإن هؤلاء جميعاً ، أُجَرَاء واصحاب مهن حرة ، سوف يقفون في جبهة واحدة ،

تصارع كبار مالكي وسائل الانتاج ، وصغارَ ملّاكها ، وهكذا ينقلب مدير المؤسسة التجارية الكبرى ، عملاً كادحاً ، يخوض المعركة ضد المالكين، نتيجة لِدَمْج الحقائق الاجتماعية بالقيم الاقتصادية في المنطق الماركسـي .

ونستنتج من دراستنا للتحليل الماركسي للطبقية نتيجتين خطيرتين :

الأولى : ان حالة المِلْكية - كما رأينا - ليست هي الأساس الوحيـد للتكوين الطبقي . وبهذا ينهار البرهان الماركسي ، على ضرورة زوال الطبقية في المجتمع الإشتراكي ، لانعدام الملكية الخاصة فيه .

وبذلك يصبح من الممكن وجود الطبقية حتى في هذا المجتمع ، كما وُجِدَت في غيره من المجتمعات . وهذا ما سندرسه بشكل واسع ، عند نقدنا للمرحلة الإشتراكية . . .

الثانية : إن الصراع في المجتمع - إذا وُجِد - لا يجب ان يعكس القيم الإقتصادية ، لأن نوعية الدخل ، من الناحية الإقتصادية - أجراً أو ربحاً - ليست هي التي تفرض الصراع .

٤ - العوامل الطبيعية والماركسية

ومن مظاهر النقص في الماركسية ، إهمالها للعوامل الفيزيولوجية والسيكولوجية والفيزيائية ، وإنكار أي دور لها في صنع التاريخ

الإنساني . مع أن لها أدواراً ايجابية أو سلبية كبيرة في حياة المجتمع البشري .

فمواهب نابوليون ، ودورها في حياة أوروبا ككل .

وميوعة لويس الخامس عشر ، من خلال مدام بومبا دور ، التي جرّت فرنسا الى خوض غمار حرب السبع سنوات الى جانب النمسا ، مع ما ترتب عليها من عواقب وخيمة .

وغرام هنري ، ملك انجلترا لآن بولين ، وما أدى اليه من تنازله عن العرش ، وانقسام العائلة المالكة ، وانفصالها مع شعبها عن الكنيسة الكاثوليكية .

وعاطفة الأبوة ليزيد عند معاوية بن ابي سفيان ، وما جرّته على الأمة الاسلامية من ويلات ومِحَن وانحرافات . مما نتج عنه تحوّل حاسم في حياتها .

فهل كان التاريخ سيتم بنفس الصورة التي وُجدت فعلاً ، لو لم يكن نابوليون رجلاً عسكرياً موهوباً ، ولم يكن لويس الخامس عشر ذائباً مستسلماً لمحظيّاته، ولم يعشق الملك هنري آن بولين ، ولم تسيطر عاطفة خاصة على معاوية بن ابي سفيان . . . ؟!

وأي اتجاه ، تُرى ، كان سيتجه التاريخ القديم ، لو أن جندياً مقدونياً ، لم ينقذ حياة الإسكندر في اللحظة المناسبة ؟!

وهل من الممكن ، ان تكون كل هذه الصفات، والخصائص التي تميز بها كل هؤلاء الاشخاص عبر التاريخ ، وليدة العامل الاقتصادي الذي تؤمن به الماركسية ؟!

بالطبع كلا ، فالعامل الإقتصادي ، ليس هو الذي كوَّن الأمزجة الخاصة لكل هؤلاء ، وإنما نبع المزاج الخاص لكل واحد منهم ، من الخصائص الفيزيائية ، والنفسية ، والفيزيولوجية الذي يتكون منه وجوده وشخصيته المتميزة .

وقد تتنطح الماركسية هنا ، لتقول : بأن نظام الحكم الملكي الوراثي[١] ـ مثلاً ـ هو الذي سمح للويس الخامس عشر ان يؤثر على التاريخ بميوعته ، وهذا النظام ما هو الا وليد الوضع الاقتصادي وقوى الانتاج ؟!

ونحن ، في مقام الجواب على هذا المنطق الماركسي نقول : ما الذي سلب لويس الخامس عشر صلابة الشخصية ، وحرمه من قوة التصميم ؟

أهو النظام الملكي ، أو العوامل الطبيعية التي ساهمت في تركيبه العضوي وتكوينه الخاص ؟!

وهكذا نعرف ، أن للأفراد أدوارهم في التاريخ ، التي تحددها لهم العوامل الطبيعية والنفسية،لا قوى الإنتاج السائدة في المجتمع .

وليست هذه الأدوار التاريخية ، التي يقوم بها الأفراد وفقاً لتكوينهم الخاص ، أدواراً ثانوية في عملية التاريخ دائماً ، كما زعم (بليخانوف) الكاتب الماركسي[٢] .

وإلا ، فماذا كان يقدّر لوجهة التاريخ العالمي : لو ان عالماً ذرياً

(١) راجع دور الفرد في التاريخ : ص / ٦٨ .

(٢) دور الفرد في التاريخ ص / ٩٣ .

المانيا ، كان قد سبق الى اكتشاف سر الذرة بعدة شهور فقط ؟

فلماذا لم يستطع هتلر ان يملك هذا السر ؟

ليس ذلك طبعاً ، بسبب الوضع الاقتصادي، بل لأن الفكر العلمي ، لم تكن في تلك اللحظة ظروفه الفسيولوجية والسيكولوجية قد تهيأت بعد .

فإذا كان من الممكن ، ان توجد لحظات في حياة الانسان ، تقرر مصير التاريخ ، او نوعية الأحداث الإجتماعية ، فكيف يمكن ان تكون قوانين وسائل الإنتاج ، هي القوانين الحتمية للتاريخ . . . ؟!

٥ ـ الذوق الفني والماركسية

والذوق الفني ، لون آخر من الحقائق الإجتماعية ، التي تضيق بها المادية التاريخية .

إن أية لوحة فنية ، يبدعها رسّام ، تتداخل فيها عدة جوانب :

الهدف الذي رمىٰ اليه من رسمها .

والوسيلة التي استعملها لإنجازها .

وما هو السر في اعجابنا بها ، وإحساسنا بروعة منظرها . ؟

وعن الجانب الأول ، قد تجيب الماركسية بالزعم ، أن الفن دائماً استخدم لخدمة الطبقة الحاكمة ، فهدف هذا الفنان ، هو تدعيم مصالح هذه الطبقة ، ولما كانت هذه الطبقة ـ كما تقدم ـ وليدة وسائل الانتاج ، عاد الهدف ربيباً لهذه الوسائل !!

وعن الجانب الثاني ، تجيب الماركسية ، بأن الطريقة ،

والوسيلة ، هي تلك التي تفرضها درجة التطور في الأدوات ، فالوسائل الطبيعية ، هي التي تقرر طريقة الرسم !!

ولكن ، ما هو موقف الماركسية من الجانب الثالث ، فهل المصلحة الطبقية او قوى الانتاج هما اللذان يحدثان في نفوسنا هذه الرعشة من الإعجاب والالتذاذ عندما نقف منشدّين أمام لوحة رسمها فنّان ؟!

أو أن هذا الإعجاب ، هو شعور وجداني ، ذاتي؟!

إن التفسيرات المختلفة التي قد تزعمها الماركسية ، تفرضها عليها ماديتها التاريخية ، لأن العامل الاقتصادي ، هو المفسّر الوحيد لكل الظواهر الاجتماعية فيها .

وكل هذه التفسيرات سخف من القول . لأن العامل الإقتصادي ، لو كان هو الذي يخلق هذا الذوق الفني ، لزال بزواله ، ولتطور تبعاً لتطور وسائل الإنتاج ، مع ان الفن القديم بآياته الرائعة ، لا يزال في نظر الإنسانية حتى اليوم منبعاً من منابع اللذة الجمالية ، بنفس المستوى وبنفس القوة . حتى غدا الانسان الرأسمالي او الاشتراكي، يتمتع بفن مجتمعات عصري الرق والإقطاع،كما كان العبيد والأسياد يتمتعون به .؟!

إن ذلك ، مردّه في الحقيقة ، الى العنصر الإنساني الاصيل ، النابع من اعماقه ، لا المستورد من وسائل الانتاج وظروفها الطبقية . . .

وهنا ، يدلي كارل ماركس[1] بدلوه، للتوفيق بين قوانين المادية

---

(١) كارل ماركس ص : ٢٤٣ .

التاريخية ، والإعجاب بالفن الإنساني القديم ، وذلك بزعمه ، ان الإنسان الحديث ، يلتذ بروعة الفن القديم ، بوصفه ممثلاً لطفوله النوع البشري !!

ولكن ماركس ، لا يفسّر لنا السر وراء سرور الانســان والتذاذه بأحوال الطفولة ، وهل هو نزعة اصيلة في الإنسان، او ظاهرة خاضعة في وجودها وتطورها لقوانين العامل الاقتصادي ؟

ثم لماذا لا تثير الجوانب الأخرى ، في حياة اليونان مثلاً ، من عادات وتقاليد ، ما تثيره اعمالهم الفنية من سحر في نفس الانسان الحديث ؟

بل ماذا يقول ماركس ، في المناظر الطبيعية الخالصة ، التي كانت ، ولا تزال ، ترضي الحس الجمالي للإنسان ، على اختلاف مراتبه ، مع أنها لا تمثل شيئاً من طفولة النوع البشري ؟

إن كل هذه التساؤلات ، تكشف زيف الزعم الماركسي ، وتؤكد ، ان الذوق الفني ، هو شعور وجداني أصيل في النفس الانسانية ، يجعل إنسان عصر الرق، وانسـان عصر الحرية يشعران بشعور واحد !!

خاتمة المطاف



وفي ختام دراستنا لنظرية المادية التاريخية، نجد من الطبيعي ان يندم انجلز ، مؤسسها الثاني ، على المبالغة بدور العامل الواحد ، وهو العامل الإقتصادي ، في صناعة التاريخ الإنساني ، ويتحمل مع صديقه ماركس ، مسؤولية هذا الخطأ ، نتيجة اندفاعهما بروح مذهبية حزبية في ذلك اندفاعاً خاطئاً ، فقد كتب يقول :

« إن توجيه الكتّاب الناشئين ، الى الاهتمام بالجانب الاقتصادي بأكثر مما يستحق ، امر يقع اللوم فيه على عاتقي وعاتق ماركس ، لقد كان علينا أن نؤكد هذا المبدأ الرئيسي ، لنعارض خصومنا الذين كانوا ينكرونه . ولم يكن لدينا الوقت أو المكان او الفرصة ، لنضع العناصر الأخرى التي تتضمنها العلاقة المتداخلة ، في مواضعها الحقيقية . . . »[1]

---

(١) التفسير الاشتراكي للتاريخ ص / ١١٦ .

فهرست المحتويات

الصفحة الموضوع